
The Codification of Islamic History for Sunnis and Shiites: A Critical Reading

Qassim Khalaf Salman Zwain

qassim201462@gmail.com

Supervising Professor: Dr. Hussein Abed Al-Mohammadi
Al-Mustafa International University - College of Science and
Knowledge - Department of History and Islamic Civilization

DOI: <https://doi.org/10.31973/aj.v3i142.3837>

Abstract:

It can be said that the trends in reading and writing history for any nation are as many as the multiplicity of goals and partisanship in that nation. The difference is in the consideration and vision of that incident, and then in its analysis and interpretation, but in believing and taking it or denying it and turning away from it.

The historical material and how it is read and interpreted is often a source of controversy and contrast between those with different orientations; each - according to human habit and nature - reads history and writes it down in accordance with his belief and doctrine. Our Islamic history was not immune to this, as its readings were numerous and its events varied. According to the trends and whims of historians, and the reflection of prejudices and political and sectarian affiliations on what they wrote in their pens, the result of this was the inability to know our Islamic history as it was, and only a confused and turbulent history reached us. It hardly withstands criticism and examination, and does not resist excavation and research. It tells and tells about the biography of everyone who rose to the throne and the caliphate, and everyone who ruled in the name of the Messenger of God, may God bless him and his family, regardless of his intentions and goals. The original missionary line represented by the divine leaders who were appointed by the Messenger of God, may God bless him and his family, to preserve the message and preserve it from distortion, and who were unique in writing Islamic history on its origins, without falsity and distortion, nor fabrication and distortion, despite the ruling authorities' ban on writing, and the pressure they were exerting on the Companions and followers.

It can be said that the Islamic trends in the writing of history, including: what was consumed by time and drank, and among them: what merged and fused into others, and in light of this, there are only two main different trends left in reading and writing history, each with its own style and approach, and its adoptions and constants .

The first tendency of Ahl al-Sunnah wal-Jama'ah, or the school of governance and caliphate, where they proceeded from the idea that the Companions represent the only source and mediator that connects them with the Noble Prophet, may God's prayers and peace be upon him and his family, so they judged the justice of all the Companions, and the necessity of taking from them without research and investigation, and the impermissibility of wounding and modifying in Their right, nor the question of their justice, but rather it is a foregone conclusion.

The second trend is for the followers of the Ahl al-Bayt school, peace be upon them, who believed that the imams of Ahl al-Bayt, peace be upon them, were appointed by Almighty God after the Noble Prophet, may God's prayers and peace be upon him and his family, and that they should be followed, taken from them, and prioritized over all the Companions without exception.

There is a third trend represented by orientalist, which has repercussions that may be dangerous in some aspects on the presentation of Islamic history and its narration. It has nothing to do with the Muslims' view of the purpose and goal of writing Islamic history, but rather they have their own motives, goals and objectives.

We will focus in this research on the specific rules that had an impact and effectiveness in classifying Muslim historians into these two directions; The direction of Ahl al-Sunnah wal-Jama`ah and the direction of the followers of Ahl al-Bayt, peace be upon them; This is because the general rules for writing general history and Islamic history in particular are often common rules; There is no disagreement about it except in some details and interpretations adopted by this trend or that.

Keywords: (Trends in writing history - caliphate and Imamate - companionship and companions - prohibition of writing down the Prophet's Sunnah - historical sources).

تدوين التاريخ الإسلامي عند السنة والشيعية: قراءة نقدية

الدكتور حسين عبد المحدي جامعة المصطفى العالمية - كلية العلوم والمعارف - قسم التاريخ والحضارة الإسلامية	الباحث: قاسم خلف سلمان زوين جامعة المصطفى العالمية - كلية العلوم والمعارف - قسم التاريخ والحضارة الإسلامية
---	---

(مُلَخَّصُ البَحْثِ)

يمكن القول إن الاتجاهات في قراءة التاريخ وتدوينه لأية أمة من الأمم تتعدّد بتعدّد الغايات والتحرّيات في تلك الأمة، فإنّ تعدّد الحركات السياسية والمذاهب الدينية والولاءات القومية والمصالح الشخصية يوجب تعدّد الاتجاهات والقراءات للواقعة الواحدة، ويحتّم الاختلاف في النظر والرؤية لتلك الحادثة، ومن ثمّ في تحليلها وتفسيرها، بل في تصديقها والأخذ بها أو تكذيبها والإعراض عنها.

فالمادة التاريخية وكيفية قراءتها وتأويلها غالباً ما تكون مثاراً للخلاف والتباين بين أصحاب التوجهات المختلفة؛ فكلّ - حسب العادة والطبيعة البشرية - يقرأ التاريخ ويدوّنه بما يوافق معتقده ومذهبه.

ولم يكن تاريخنا الإسلامي بمنأى عن ذلك، فقد تعدّدت قراءاته وتباينت أحداثه؛ بحسب توجهات المؤرّخين وأهوائهم، وانعكاس التحيزات والانتماءات السياسية والمذهبية على ما سطرّت أعلامهم، وكان حصيلة ذلك عدم التمكن من معرفة تاريخنا الإسلامي كما كان، ولم يصلنا إلا تاريخ مشوّش مضطرب، لا يكاد يصمد أمام النقد والفحص، ولا يقاوم أمام التنقيب والبحث، يحكي ويُخبر عن سيرة كلّ مَنْ تَرَبَّعَ على كرسيّ الحكم والخلافة، وكلّ مَنْ حَكَمَ باسم رسول الله صلّى الله عليه وآله مهما كانت نواياه وغاياته، فيعطي عناية خاصة لتاريخ الخلفاء والملوك، ويُغضي ويتعامى عن الخط الرسالي الأصيل المتمثّل بالقادة الريانيين الذين نصبهم رسول الله صلّى الله عليه وآله لحفظ الرسالة وصيانتها من التحريف، والذين تفرّدوا بكتابة التاريخ الإسلامي على أصوله، من دون زيف وتشويه، ولا مصانعة وتحريف، بالرغم من حظر السلطات الحاكمة للتدوين، والضغط الذي كانت تمارسه على الصحابة والتابعين.

ويمكن القول ان الاتجاهات الإسلامية في كتابة التاريخ، منها: ما أكل عليه الدهر وشرب، ومنها: ما اندمج وانصهر في غيره، وعلى ضوء ذلك لم يبق - اليوم - الا اتجاهين رئيسيين مختلفين متفاوتين في قراءة التاريخ وتدوينه، لكلّ منهما أسلوبه ومنهجه، ومتبنياته وثوابته.

الاتجاه الأول لأهل السنة والجماعة، او مدرسة الحكم والخلافة، حيث انطلقوا من فكرة أن الصحابة يمثلون المصدر الوحيد والواسطة التي تربط بينهم وبين النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، فحكموا بعدالة جميع الصحابة، ولزوم الأخذ عنهم من دون بحث وتحقيق، وعدم جواز الجرح والتعديل في حقهم، ولا السؤال عن عدالتهم، بل أنه أمر مفروغ منه.

والاتجاه الثاني لأتباع مدرسة أهل البيت عليهم السلام، حيث اعتقدوا بأن أئمة أهل البيت عليهم السلام مُنصَّبون من قبل الله سبحانه بعد النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، ووجوب اتِّباعهم، والأخذ عنهم، وتقديمهم على جميع الصحابة بدون استثناء.

وهناك اتجاه ثالث يمثل المستشرقون، وله انعكاسات قد تكون خطيرة في بعض جوانبه على تقديم التاريخ الإسلامي وروايته، لا دخل له بنظرة المسلمين الى الغاية والهدف من كتابة التاريخ الإسلامي، بل لهم دوافعهم وغاياتهم وأهدافهم الخاصة.

وسوف نركّز في هذا البحث على خصوص القواعد التي كان لها تأثير وفاعلية في تصنيف المؤرخين المسلمين الى هذين الاتجاهين؛ اتجاه أهل السنة والجماعة واتجاه أتباع أهل البيت عليهم السلام؛ وذلك لأن القواعد العامة في كتابة التاريخ العام والتاريخ الإسلامي بالخصوص قواعد مشتركة غالباً؛ لا خلاف فيها إلا في بعض الجزئيات والتفسيرات التي يتبناها هذا الاتجاه أو ذاك.

الكلمات المفتاحية: (الاتجاهات في كتابة التاريخ - الخلافة والإمامة - الصحبة والصحابة - حظر تدوين السنة النبوية - المصادر التاريخية).

المبحث الأول: اتجاه أهل السنة والجماعة في قراءة التاريخ وتدوينه

إن اتجاه أهل السنة والجماعة يعتمد بالأساس على نظرية الخلافة والحكم بعد النبي صلى الله عليه وآله بكل أبعادها، بدءاً من القول بعدم الوصية من النبي الأكرم صلى الله عليه وآله بالخليفة من بعده، ومروراً بنظرية عدالة الصحابة؛ وعدم جواز نقدهم والاعتراض عليهم، ووجوب قبول جميع مروياتهم بعيداً عن قواعد الجرح والتعديل، وتأسيساً لنظرية الاجتهاد لتبرير تصرفات البعض منهم، وتسويغ مواقفهم، وانتهاءً بوجوب طاعة الحاكم ولزوم الجماعة. وعلى هذا الأساس تأصلت قواعد كتابة التاريخ الإسلامي عندهم، وقالوا بوجوب مراعاتها على كل من يكتب في التاريخ الإسلامي، وبالخصوص تاريخ الصدر الأول للإسلام.

وقد صُنِّفت القواعد التي اعتمدها اتجاه أهل السنة في كتابة التاريخ الإسلامي الى أقسام، على أساس ما اختلفوا فيه من قضايا، ومدى انعكاسها على كتابة التاريخ الإسلامي عن الاتجاه الشيعي القائل بنظرية الوصية، وسيكون البحث في تلك القواعد المعتمدة لدى هذا الاتجاه على شكل مطالب:

المطلب الأول: فيما يرتبط بالصحابة وأهل القرون الأولى (نظرية عدالة الصحابة)

تُعَدُّ نظرية عدالة الصحابة من أهم الركائز التي تعتمد عليها مدرسة الخلافة والحكم في قراءة التاريخ الإسلامي، لأن القول بعدالتهم يعني التأسيس لمشروعية خلافتهم، والحكم بصحة أفعالهم وأقوالهم مطلقاً، ومن هنا ذهب جمهور أهل السنة إلى الحكم بثبوت العدالة لجميع صحابة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لِمَجْرَدِ الصَّحْبَةِ، وهذه النظرية تتضح من خلال بيان مسائل عدّة:

١. تعريف الصحابي:

اختلفت مدرسة أهل السنة في تعريف الصحابي اختلافاً كبيراً؛ فقيل: هو "مَنْ صحب النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَوْ رَأَاهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَهُوَ مِنْ أَصْحَابِهِ" (البخاري، صحيح البخاري، ج ٥، باب فضائل أصحاب النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، ص ٥). وإليه ذهب البخاري والمديني، حيث قال: مَنْ صحب النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَوْ رَأَاهُ وَلَوْ سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ فَهُوَ مِنْ أَصْحَابِهِ.

"وأشكّل على هذا التعريف بأنه يضمّ مَنْ ارتدّد بعد الصحبة ولم يُعُدّ إلى الإسلام، كعبيد الله بن جحش، وابن خطل، وربيعة بن أمية بن خلف الجمحي. فزادوا في التعريف عبارة: ومات على الإسلام. واختلفوا في عدّ مَنْ ارتدّد ثمّ عاد إلى الإسلام ولم يرَ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ثَانِيَةً، كالأشعث بن قيس وأمثاله. واختلفوا في عدّ مَنْ رآه قبل أن يميّز، كعُجْدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، فإنه ولد قبل وفاة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بثلاثة أشهر وأيام. ومنهم مَنْ لا يعدّ في الصحابة إلا مَنْ صحب الصحبة العرفية. ورُوي عن سعيد بن المسيّب أنه كان لا يعدّ في الصحابة إلا مَنْ أقام مع النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ سنة فصاعداً، أو غزا معه غزوة فصاعداً. واختلفوا في عدّ مَنْ رآه قبل البلوغ، كالحسن بن عليّ عليه السلام ونحوه من الأحداث. واختلفوا في عدّ مَنْ رآه قبل النبوة ومات قبل النبوة على دين الحنيفية، كزيد بن عمرو بن نفيل. واختلفوا في عدّ مَنْ رآه من غير بني آدم من العقلاء كالجنّ والملائكة. واختلفوا في مَنْ رآه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بعد موته وقبل دفنه، أو رآه في هذه الإغصارات عن طريق الكشف والكرامة أو في المنام!" (أنظر: القسطلاني، ص ٣٧٧-٣٨١).

وقال ابن حجر: "وأصحّ ما وقفت عليه من ذلك - في تعريف الصحابي -: أَنْ الصحابي مَنْ لقي النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مؤمناً به، ومات على الإسلام؛ فيدخل في مَنْ لقيه مَنْ طالت مجالسته له أو قصرت، ومَنْ روى عنه أو لم يرو، ومَنْ غزا معه أو لم يغرّ، ومَنْ رآه رؤية ولو لم يجالس، ومَنْ لم يره لعارض كالعمى" (ابن حجر، ص ١٥٨).

ومن العجب الاختلاف والتنازع في تحديد شرط الرؤية ومعناه لعدّ الشخص من الصحابة أو لا! مع أن شرط الرؤية لا قيمة له، ولم يرد فيه شيء من القرآن الكريم أو السنة

الشريفة، بل يفترض التمييز بشرط الإيمان بما جاء به النبي الأكرم صلى الله عليه وآله والاستقامة عليه الى آخر حياته، وهو شرط أساسي أكد عليه القرآن الكريم والسنة الشريفة بل أكدت عليه جميع الديانات السماوية. ونحن نعلم علما يقينا - وأبناء السنة كذلك يعلمون - أن البعض من الصحابة قد انحرفوا وزاغوا عن منهج النبي صلى الله عليه وآله^(١).

٢. حق الصحابة

وجوب معرفة حق الصحابة على الأمة الإسلامية، ومعرفة أفضليتهم على من سواهم من الأمة، وأنهم خير أمة أخرجت للناس، وأن القرون الثلاثة الأولى هي خير القرون. ومستندهم في ذلك آيات قرآنية ورد فيها مدح وثناء على الصحابة، مع أنها ناظرة الى البعض منهم، وهم خصوص المتصفين بالإيمان والتقوى، وأحاديث يروونها عن النبي صلى الله عليه وآله، منها: حديث أبي سعيد الخدري، عن النبي صلى الله عليه وآله، قال: "يأتي زمان يغزو فئام - أي جماعة أو فرقة - من الناس، فيقال: فيكم من صحب النبي صلى الله عليه وآله؟ فيقال: نعم، فيفتح عليه. ثم يأتي زمان فيقال: فيكم من صحب أصحاب النبي صلى الله عليه وآله؟ فيقال: نعم، فيفتح. ثم يأتي زمان فيقال: فيكم من صحب صاحب أصحاب النبي صلى الله عليه وآله؟ فيقال: نعم، فيفتح" (البخاري، صحيح البخاري، ج ٤، ص ٢١١، ٢٢٨، ح ٢٨٩٧. مسلم النيسابوري، صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٩٦٢، ح ٢٥٣٢).

(١) والانحراف الذي حصل من قبل بعض الصحابة بعد رحيل النبي الأكرم صلى الله عليه وآله كثير، ومنها: ما ورد في البخاري، عن عائشة أثناء كلامها عن أحداث السقيفة: "لقد خوّف عمر الناس، وإن فيهم لنفاقاً، فردّه الله بذلك". ابن حجر، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ج ٧، ص ٢٤٦، ح ٣٦٦٩. ويعلق ابن حجر على كلام عائشة: "أي: أن في بعضهم منافقين". ابن حجر، فتح الباري، ج ٧، ص ٤٠. ومنها: حركة الردة - وإن كان في بعض تفاصيل الحركة كلام -، إلا أنها تثبت خروج بعض الصحابة عن الإسلام حتماً. انظر: ابن حجر، الإصابة، ج ٣، ص ٢٩٦. ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٢، ص ٤٧٧. ابن عبد البر، الاستيعاب، ج ٢، ص ٧٧٣.

ومنها: ثبوت انحراف بعض الصحابة منذ زمن الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله؛ كالوليد بن عقبة، قال ابن عبد البر في الاستيعاب: "ولا خلاف بين أهل العلم بتأويل القرآن فيما علمت أن قول الله عز وجل - يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْحَبُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ سورة الحجرات، الآية ٦ - نزلت في الوليد بن عقبة". ابن عبد البر، الاستيعاب، ج ٤، ص ١٥٥٣. ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٤، ص ٦٧٥، رقم ٥٤٦٨. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ١١، ص ١٢٦، رقم ٢٤.

وفي رواية: "عن ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن أبي جعفر، قال: جلد عليّ الوليد بن عقبة أربعين جلدة في الخمر بسوط له طرفان". الصنعاني، المصنف، ج ٧، باب حدّ الخمر، ص ٣٧٨، ح ١٣٥٤٤. وممن روي أنه جلد في الخمر ابن النعمان، قال الصنعاني في المصنف: "أخبرنا معمر، عن زيد بن أسلم، قال: أتى بابن النعمان الى النبي صلى الله عليه وآله مرارا، أكثر من أربع، فجلده في كل ذلك...". الصنعاني، المصنف، ج ٧، باب حدّ الخمر، ص ٣٨٠، ح ١٣٥٥٢.

وممن شرب الخمر بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله من الصحابة أبو محجن، فقد أخرج الصنعاني عن "محمد بن راشد، عن عبد الكريم أبي أمية، عن قبيصة بن ذؤيب، عن النبي صلى الله عليه وآله: ضرب رجلا في الخمر أربع مرات، وأن عمر ضرب أبا محجن الثقفي في الخمر ثمان مرات". الصنعاني، المصنف، ج ٧، باب حدّ الخمر، ص ٣٨١، ح ١٣٥٥٤.

ومنها: التغييرات التي حصلت في الشريعة الإسلامية، والاختلاف بين المذاهب الإسلامية، وهي من أبرز مظاهر الانحراف، وقد بدأت تلك التغييرات والاختلافات بحضور الجيل الأول من الصحابة.

محمد فؤاد عبد الباقي، ج٣، كتاب فضائل الصحابة، الباب (٥٢) فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، ص ١٨٠-١٨١، ح (١٦٤٥).

وحديث عبد الله بن مسعود، عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، قال: "خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم. ثم يجيء أقوام تسبق شهادة أحدهم يمينه، ويمينه شهادته" (البخاري، صحيح البخاري، ح ٢٦٥٢. محمد فؤاد عبد الباقي، ج٣، كتاب فضائل الصحابة، الباب (٥٢) فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، ص ١٨٠-١٨١، ح (١٦٤٦). وحديث عمران بن حصين، قال: قال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: "خيركم قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم. قال عمران: لا أدري، أذكر النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بَعْدُ قرنين أو ثلاثة" (محمد فؤاد عبد الباقي، كتاب فضائل الصحابة، الباب (٥٢) فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، ص ١٨٠-١٨١، ح (١٦٤٧).

وفي حديث عن ابن عمر، "أن عمر بن الخطاب خطب بالجابية - قرية من قرى الشام جنوب دمشق -، فقال: قام فينا رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مقامي فيكم، فقال: استوصوا بأصحابي خيرا، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم..." (الشيخ أحمد عبد الرحمن البنا الساعاتي، ص ٤٢٥٩، ح ١١٥٢٢)

وهذه الأحاديث إن صحّت سندا، فلا تدلّ إلا على احترام شخص النبي الأكرم صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، واحترام مَنْ صحبه لا مطلقا، ولا لمجرد الرؤية واللقاء بل لارتباطهم بالنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وبدليل قرن الصحبة به صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، والارتباط لا يكون بالرؤية أو اللقاء فحسب، بل بالإيمان بما جاء به والاستقامة على منهجه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إلى آخر الحياة.

أما ما يخصّ خيرية القرون الأولى؛ فهل من الخير الحروب والنزاعات التي وقعت بين الصحابة أنفسهم في تلك القرون الأولى؟ وهل من الخير قتل الصحابة بعضهم لبعض؟ وتكفير بعضهم بعضا؟!...

بالإضافة إلى أنها معارضة بأحاديث أخرى وردت في كتب أهل السنّة، فقد جاء في صحيح مسلم: "وقالت أسماء بنت أبي بكر: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: إني على الحوض حتى أنظر مَنْ يرد عليّ منكم، وسيؤخذ أناس دوني، فأقول: يا ربّ، مني ومن أمّتي! فيقال: أما شعرت ما عملوا بعدك؟ والله ما برحوا بعدك يرجعون على أعقابهم" (مسلم النيسابوري، صحيح مسلم، ص ٦٦، ح ٢٢٩٣/٥٨٦٦). وفيه أيضا: "عن عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة، أنّه سمع عائشة تقول: سمعت رسول الله يقول، وهو بين ظهرائي أصحابه: إني على الحوض، انتظر مَنْ يرد عليّ منكم. فوالله ليقطعنّ دوني رجال. فلاقولنّ: أي ربّ، مني ومن أمّتي! فيقول: إنك لا تدري ما عملوا بعدك؟ ما زالوا يرجعون

على أعقابهم" (المصدر السابق، ص ٦٦، ح ٥٨٦٧/٢٢٩٤). ومثله في البخاري: "عن ابن عباس، عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، قال: ...، وإنَّ أناساً من أصحابي يُؤخذ بهم ذات الشمال، فأقول: أصحابي، أصحابي. فيقال: إنَّهم لم يزلوا مرتدِّين على أعقابهم منذ فارقتهم..." (البخاري، صحيح البخاري، ح ٣٣٤٩. مسلم النيسابوري، صحيح مسلم، ح ٢٨٦٠، باختلاف يسير. ابن حجر، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، كتاب الأنبياء، باب: واتخذ الله إبراهيم خليلاً، ج ٦، ص ٤٤٥، ح ٣٣٤٩).

٣. عدالة الصحابة

إن الصحابة كلهم عدول، ولا حاجة للسؤال عنهم، وإنما يجب السؤال والجرح والتعديل فيمن دونهم. قال الخطيب البغدادي في كتابه الكفاية في باب ما جاء في تعديل الله ورسوله للصحابة وأنه لا يحتاج إلى سؤال عنهم، وإنما يجب فيمن دونهم: "كل حديث اتصل إسناده بين من رواه، وبين النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لم يلزم العمل به إلا بعد ثبوت عدالة رجاله، ويجب النظر في أحوالهم سوى الصحابي الذي رفعه إلى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، لأن عدالة الصحابة ثابتة معلومة بتعديل الله لهم، وإخباره عن طهارتهم، واختياره لهم في نص القرآن" (الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص ٤٦). وقال أيضاً: "والأخبار في هذا المعنى تتسع، وكلها مطابقة لما ورد في نص القرآن، وجميع ذلك يقتضي طهارة الصحابة، والقطع على تعديلهم ونزاهتهم، فلا يحتاج أحد منهم مع تعديل الله لهم، المطلع على بواطنهم، إلى تعديل أحد من الخلق له...، هذا مذهب كافة العلماء، ومن يعتدّ بقوله من الفقهاء" (المصدر السابق، ٤٨-٤٩).

وقال ابن حجر في كتاب الإصابة: "اتفق أهل السنة على أن الجميع - يقصد الصحابة - عدول، ولم يخالف في ذلك إلا شذوذ من المبتدعة" (ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، ج ١، الفصل الثالث: في بيان حال الصحابة من العدالة، ص ١٦٢).

وقال ابن عبد البرّ في مقدمة كتابه الاستيعاب: "فهم خير القرون، وخير أمة أخرجت للناس، ثبتت عدالته جميعهم بثناء الله عزّ وجلّ عليهم وثناء رسوله عليه السلام..." (ابن عبد البرّ، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، المقدمة، ص ١-٢).

وقال ابن الأثير في مقدمته لأسد الغابة في معرفة الصحابة: "والصحابة يشاركون سائر الرواة في جميع ذلك إلا في الجرح والتعديل؛ فإنَّهم كلهم عدول لا يتطرَّق إليهم الجرح؛ لأنَّ الله - عزّ وجلّ - ورسوله زكّياهم وعدّلاهم، وذلك مشهور..." (ابن الأثير، أسد الغابة في معرفة الصحابة، ج ١، المقدمة، ص ١١٠)

والقول بعدالة جميع الصحابة من دون استثناء يجزّ الى التعارض، فكيف يصحّ القول
بعدالة كلّ من القاتل والمقتول، والظالم والمظلوم، والمعتدي والمعتدى عليه...؟ ألا يتناقض
هذا مع الفطرة والعقل والشرع؟!

٤. حق الاجتهاد

إن ما جرى بين الصحابة من نزاع فهم فيه مجتهدون، إما مصيبون فلهم أجر الاجتهاد
وأجر الإصابة، وإما مخطئون فلهم أجر الاجتهاد وخطأهم مغفور، فإن لهم من السوابق
والفضائل ما يوجب مغفرة ما يصدر عنهم من السيئات، حتى أنه يُغفر لهم من السيئات ما
لا يُغفر لمن بعدهم.

قال ابن تيميّة في كتاب العقيدة الواسطية: "ويمسكون - أي أهل السنّة - عمّا شجر
بين الصحابة، ويقولون: إن هذه الآثار المروية في مساويهم منها ما هو كذب، ومنها ما قد
زيد فيه ونقص وغُيّر عن وجهه، والصحيح منه هم فيه معذورون: إمّا مجتهدون مصيبون،
وإمّا مجتهدون مخطئون. وهم مع ذلك لا يعتقدون أنّ كلّ واحد من الصحابة معصوم عن
كبائر الإثم وصغائره، بل يجوز عليهم الذنوب في الجملة. ولهم من السوابق والفضائل ما
يوجب مغفرة ما يصدر عنهم - إن صدر -، حتى أنهم يُغفر لهم من السيئات ما لا يُغفر
لمن بعدهم، لأن لهم من الحسنات التي تمحو السيئات ما ليس لمن بعدهم. وقد ثبت بقول
رسول الله صلّى الله عليه وآله أنهم خير القرون، وأنّ المدد من أحدهم إذا تصدّق به كان
أفضل من جبل من جبل أحد ذهباً ممّن بعدهم. ثمّ إذا كان قد صدر من أحدهم ذنب؛ فيكون قد تاب
منه، أو أتى بحسنات تمحوه، أو عُفّر له؛ بفضل سابقته، أو بشفاعته محمد صلّى الله عليه وآله
الذي هم أحقّ الناس بشفاعته، أو ابتلي ببلاء في الدنيا كُفّر به عنه. فإذا كان هذا في
الذنوب المحققة فكيف الأمور التي كانوا فيها مجتهدين: إن أصابوا؛ فلهم أجران، وإن
أخطأوا؛ فلهم أجر واحد، والخطأ مغفور" (محمد خليل الهراس، شرح العقيدة الواسطية لابن
تيميّة، ص ٢٤٩-٢٥٠).

وقال ابن أبي زيد القيرواني المالكي في مقدمة رسالته: "وأثمهم - أي: الصحابة - أحقّ
الناس أن يلتمس لهم أحسنُ المخارج، ويظنّ بهم أحسن المذاهب..." (عبد الله بن أبي زيد
القيرواني، متن الرسالة لابن أبي زيد القيرواني في مذهب الإمام مالك لعبد المجيد الشرنوبلي
الازهري، ص ١١-١٢). وقال ابن حجر: "واتفق أهل السنّة على وجوب منع الطعن على
أحد من الصحابة بسبب ما وقع لهم من ذلك ولو عُرف المُحَقّق منهم، لأنهم لم يقاتلوا في
تلك الحروب إلا عن اجتهاد، وقد عفا الله تعالى عن المخطئ في الاجتهاد، بل ثبت أنه
يؤجر أجراً واحداً، وأن المصيب يؤجر أجريّن" (ابن حجر، فتح الباري بشرح صحيح البخاري،
ج ١٣، كتاب الفتن، باب إذا التقى المسلمان بسيفيهما، ح ٧٠٨٣، ص ٣٤).

وقال الذهبي: "فالقوم - يقصد الصحابة - لهم سوابق، وأعمال مكفرة لما وقع منهم، وجهاد مَخَاء، وعبادة محمّصة... (الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٠، ص ٩٣).

ونتساءل هنا: كيف يمكن تخريج القول بأن جميع الصحابة مغفور لهم، حتى ولو ارتكبوا من السيئات ما لا يُغفر لمن بعدهم؟ وهل يمكن الاعتقاد بأن جميع الصحابة مغفور لهم مهما عملوا؛ حتى لو ارتكبوا المحرمات والموبقات وخانوا الإسلام والمسلمين؟ وحتى لو قتل بعضهم بعضاً، أو كفر بعضهم بعضاً؟! ألا يخالف ذلك ما ورد في القرآن الكريم والسنة الصحيحة من قانون المجازاة وقانون العدل الإلهي الذي ينطبق على الجميع من دون استثناء، قال تعالى في حق النبي الأكرم صلى الله عليه وآله الذي ثبتت عصمته: (وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ، لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ، ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ، فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ) (سورة الحاقة، الآيات ٤٤-٤٧)، وقوله تعالى: (وَلَوْ لَا أَنْ تَبْتَئَاكَ لَقَدْ كِدْتُمْ تَرْكُؤُا إِلَيْهِمْ شَيْئاً قَلِيلاً، إِذَا لَأَذْنُكَا ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيراً) (سورة الإسراء، الآيات ٧٤-٧٥)، وقوله تعالى في حق الأنبياء عليهم السلام: (... وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحَبِطَ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) (سورة الأنعام، الآية ٨٨).

وما قولكم في الآلاف المؤلفة من المسلمين والكثير منهم من الصحابة ممن قُتل على يد الصحابة في تلك الحروب التي جرت في القرون الأولى؟ أيعقل أن تكون جميع تلك الدماء التي سُفكت فيها مغفورة من الجانبين؟ ويجتمع بعضهم الى بعض - القاتل والمقتول - يوم القيامة في الجنان يتسامرون ويتذكرون ما كان منهم من مقتلة عظيمة في الدنيا؟!

ثم إنَّ للاجتهاد مقومات، وللمجتهد مؤهلات، لا تُطابق ولا توافق بعض هؤلاء، وأمّا الاجتهاد مقابل النص فهو اجتهاد خاطئ، وتشريع في مقابل النص. فكيف يمكن أن نصف عمل هؤلاء بالاجتهاد؟ وأيُّ اجتهاد هذا! وقد سُفكت بسببه الدماء، وأُبيحت وُعصبت الفروج، وانتُهكت المحارم؟ (السبحاني، بحوث في الملل والنحل، ج ٢، ص ٤٤٠).

٥. الكفّ والإمساك عما شجر بين الصحابة

يجب الكفّ والإمساك عن تداول الكثير مما شجر بين الصحابة من خلاف ونزاع، وعداء وحروب، وينبغي طيه وإخفاؤه بل إعدامه، وإنَّ الأخبار المروية في ذلك إمّا كاذبة أو محرّفة عن الأصل.

قال الذهبي: "كما تقرر عن الكفّ عن كثير مما شجر بين الصحابة وقتالهم رضي الله عنهم أجمعين، وما زال يمرّ بنا ذلك في الدواوين والكتب والأجزاء، ولكن أكثر ذلك منقطع وضعيف، وبعضه كذب، وهذا فيما بأيدينا وبين علمائنا، فينبغي طيه وإخفاؤه، بل إعدامه لتصفؤ القلوب، وتتوفر على حب الصحابة، والترضي عنهم، وكتمان ذلك متعين عن العامة

وأحاد العلماء، وقد يُرخص في مطالعة ذلك خُلوة للعالم المُصنّف العَرِيّ من الهوى، بشرط أن يستغفر لهم... (الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٠، ص ٩٢).

وقال ابن أبي زيد القيرواني المالكي في مقدمة رسالته: "وألا يذكر أحد من صحابة رسول الله صَلَّى الله عليه وآله إلا بأحسن ذكر، والإمساك عمّا شجر بينهم..." (عبد الله بن أبي زيد القيرواني، متن الرسالة لابن أبي زيد القيرواني في مذهب الإمام مالك لعبد المجيد الشرنوبلي الأزهري، ص ١١).

وقال ابن تيمية في كتاب العقيدة الواسطية: "ويمسكون - أي أهل السنة - عمّا شجر بين الصحابة، ويقولون: إن هذه الآثار المروية في مساويهم منها ما هو كذب، ومنها ما قد زيد فيه ونقص وغُيّر عن وجهه، والصحيح منه هم فيه معذورون..." (محمد خليل الهراس، شرح العقيدة الواسطية لابن تيمية، ص ٢٤٩).

إذن ما الفائدة من قراءة التاريخ وتدوينه؟ وكيف تتحقق العبرة به وبأحداثه؟ إن كان الأصل هو الكفّ عن النظر والتحقيق فيما شجر بين الصحابة من نزاع وخلاف، ووجوب كتمان ذلك وإخفاؤه بل إماتته وإعدامه! وكيف نميّز بين مَنْ كان على الحق منهم، وسلك سبيل الهدى والنجاة، للاقتداء به واتّخاذه أسوة؟ وبين مَنْ كان على باطلٍ، وسلك سبيل الضلال والهلاك، لتُعرض عنه ونتجنّب ورّره؟ وقد أمرنا بكشف الحقائق وإبانتهها، وحرمة كتمانها وتغييبها، قال تعالى: (وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ) (سورة البقرة، الآية ٤٢)، وأمرنا باتّباع الحق واقتفائه، والاعراض عن الباطل ومفارقته، قال تعالى: (ذَلِكَ بِأَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا اتَّبَعُوا الْبَاطِلَ وَأَنَّ الَّذِينَ آمَنُوا اتَّبَعُوا الْحَقَّ مِنْ رَبِّهِمْ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ لِلنَّاسِ أَمْثَالَهُمْ) (سورة محمد، الآية ٣). وأمّا قول البعض منهم: من أن كل ما ورد في ذلك كذب وتزوير أو منقطع وضعيف، فنقول: لِمَ لا تُعرض هذه الروايات المتهمة على قواعد الجرح والتعديل؟ ولِمَ لا يتمّ محاكمتها حسب الأصول المتّبعة في التقييم؟ بدلا من القول بالكف والإمساك عن تناولها، أو طيها وإخفائها، بل محوها وإعدامها؟

٦. الرجوع الى الصحابة في أخذ معالم الدين

يجب الرجوع الى الصحابة أجمع في أخذ معالم الدين، والاستئنان بسنّتهم، والاقتداء بهم. قال إمام أهل الجرح والتعديل الحافظ أبو حاتم الرازي: "فأمّا أصحاب رسول الله صَلَّى الله عليه وآله فهم الذين شهدوا الوحي والتنزيل وعرفوا التفسير والتأويل وهم الذين اختارهم الله عزّ وجلّ لصحبة نبيّه صَلَّى الله عليه وآله ونصرته وإقامة دينه وإظهار حقه فريضهم له صحابة وجعلهم لنا أعلاما وقدوة فحفظوا عنه صَلَّى الله عليه وآله ما بلغهم عن الله عزّ وجلّ وما سنّ وشرع وحكم وقضى وندب وأمر ونهى وحظر وأدب، ووعوه واتقنوه، ففقهوا في الدين وعلموا أمر الله ونهيه ومراده بمعانيه رسول الله صَلَّى الله عليه وآله، ومشاهدتهم منه تفسير

الكتاب وتأويله وتلفهه منه واستنباطهم عنه، فشرهه الله عز وجل بما من عليهم وأكرمهم به من وضعه إياهم موضع القدوة، فنفي عنهم الشك والكذب والغلط والريبة والغمز وسماهم عدول الأمة فقال عز ذكره في محكم كتابه (وَكذلك جَعَلناكُمْ أُمَّةً وَسَطاً لِنَكُونُوا شُهَداءَ عَلَى النَّاسِ.. (سورة البقرة، الآية ١٤٣))، ففسر النبي صلى الله عليه وآله عن الله عز ذكره قوله (وسطاً)، قال: عدلاً. فكانوا عدول الأمة وأمة الهدى وحجج الدين ونقلة الكتاب والسنة. وندب الله عز وجل إلى التمسك بهديهم والجري على منهاجهم والسلوك لسبيلهم والافتداء بهم... "(أبو حاتم الرازي، كتاب الجرح والتعديل، ج ١، ص ٧).

وقال ابن أبي زيد القيرواني المالكي في مقدمة رسالته: "والطاعة لأئمة المسلمين من ولاة أمورهم وعلمائهم، واتباع السلف الصالح واقتفاء آثارهم، والاستغفار لهم..." (عبد الله بن أبي زيد القيرواني، متن الرسالة لابن أبي زيد القيرواني في مذهب الإمام مالك لعبد المجيد الشرنوبى الأزهرى، ص ١٢). والأدلة بعيدة كل البعد عن المطلوب، وإن دلت على شيء فإتما تدل على استحباب اتباع المحسنين منهم بإحسان، والأخذ بطريقتهم المثلّى في الإيمان بالله سبحانه والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر... وهذا الاستحباب على نحو الموجبة الجزئية لا الموجبة الكلية.

لذا فالافتداء بالصالحين من الصحابة واتخاذهم أسوة حسنة لا خلاف فيه، ويوافق الشرع والعقل، إلا أن القول بالافتداء بهم مطلقاً بالصالح والاطالح منهم خلاف منهج القرآن الكريم والسنة الشريفة؛ لما وقع بينهم من التضارب والتصادم في أفعالهم وأقوالهم، بل وقع بينهم السيف والدم، فكيف نحكم بكون الجميع قدوة مطلقاً؟ فبأيهم نفتدي؟! وبأي من أفعالهم نهتدي؟! أنفتدي بالقاتل أم المقتول؟ أنفتدي بالظالم أم المظلوم؟! (أ فَمَنْ كَانَ مُؤمِناً كَمَنْ كانَ فاسِقاً لا يَسْتَوُونَ) (سورة السجدة، الآية ١٨).

المطلب الثاني: في العصمة

١. في عصمة النبي صلى الله عليه وآله

يذهب أهل السنة والجماعة - عموماً - إلى عصمة النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، وأنه معصوم في تحمّل الرسالة وتبليغها بالاتفاق، فلا ينسى شيئاً ممّا أوحى إليه، ولا يكتف شيئا منه، ولا يزيد عليه من عند نفسه.

قال ابن تيميّة: "فإنّ الآيات الدالة على نبوة الأنبياء دلت على أنهم معصومون فيما يخبرون به عن الله عز وجلّ، فلا يكون خبرهم إلا حقاً، وهذا معنى النبوة، وهو يتضمن أن الله ينبئه بالغيب وأنه ينبيئ الناس بالغيب، والرسول مأمور بدعوة الخلق وتبليغهم رسالات ربه (ابن تيميّة، مجموعة الفتاوى، ج ١٨، ص ٨).

وأما ما لا يتعلّق بتبليغ الرسالة والوحي؛ فإنّ عقيدة أهل السنّة هي أنّه لا يصدر عنه صلّى الله عليه وآله الكبائر من الذنوب أبداً، سواءً قبل البعثة أو بعدها، وأما الصغائر من الذنوب فيمكن وقوعها عنه.

قال الفضل بن رزيهان (ت ٩٢٧هـ): "قال القاضي والمحققون من الأشاعرة: إنّ العصمة فيما وراء التبليغ غير واجبة عقلاً، إذ لا دلالة للمعجزة عليه، فامتناع الكبائر منهم عمداً مستفاد من السمع وإجماع الأمة قبل ظهور المخالفين في ذلك. وأمّا صدورها سهواً، أو على سبيل الخطأ في التأويل، فالمختار عدم جوازها. وأمّا الصغائر عمداً، فجوّزه الجمهور. وأمّا سهواً، فهو جائز اتفاقاً بين أصحابنا..." (نقلاً عن: حسن المظفر، دلائل الصدق لنهج الحق، ج ٤، ص ٢١).

وقال أيضاً: "فعلى هذا يكون الأنبياء معصومين من الكفر والكبائر والصغائر الدّالة على الخسّة والردّالة، وأمّا غيرها من الصغائر فإنّهم يقولون: لا يجب عصمتهم عنها؛ لأنها معفو عنها - بنص الكتاب - من تارك الكبيرة أنّ: (الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعُ الْمَغْفِرَةِ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَإِذْ أَنْتُمْ أَجْنَةٌ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى) (سورة النجم، الآية ٣٢) (نقلاً عن: حسن المظفر، دلائل الصدق لنهج الحق، ج ٤، ص ٢٤).

وقال ابن تيمية: "فإنّ القول بأنّ الأنبياء معصومون عن الكبائر دون الصغائر، هو قول أكثر علماء الإسلام وجميع الطوائف، حتى أنه قول أكثر أهل الكلام، كما ذكر أبو الحسن الآمدي أنّ هذا قول أكثر الأشعرية، وهو أيضاً قول أكثر أهل التفسير والحديث والفقهاء، بل لم يُنقل عن السلف والأئمة والصحابة والتابعين وتابعيهم إلا ما يوافق هذا القول..." (ابن تيمية، مجموعة الفتاوى، ج ٤، ص ١٩٥ (ص ٣٢٠)).

وقال أيضاً: "وعامة ما يُنقل عن جمهور العلماء، أنهم - أيّ الأنبياء - غير معصومين عن الإقرار على الصغائر ولا يقرون عليها، ولا يقولون: إنها لا تقع بحال، وأول من نُقل عنهم من طوائف الأمة القول بالعصمة مطلقاً، وأعظمهم قولاً لذلك الرافضة، فإنّهم يقولون بالعصمة حتى ما يقع على سبيل النسيان والسهو والتأويل" (المصدر السابق، ج ٤، ص ١٩٥ (ص ٣٢٠)). ويرد على قولهم: (لا يجب عصمتهم عنها - أيّ عن الصغائر -؛ لأنها معفو عنها): "إنّ العفو عن الصغيرة لا يخرجها عن كونها ذنباً يحرم الاتّباع فيه ويجب النهي عنه، ولا يمنع العفو عنها أيضاً من دخول النبيّ لو فعلها تحت اللوم والمذمّة بنحو قوله تعالى: (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ) (سورة الصف، الآية ٢) (انظر: حسن المظفر، دلائل الصدق لنهج الحق، ج ٤، ص ٤١).

وأما ما يخص الخطأ في الأمور الدنيوية ومناحي الحياة المختلفة فقد جَوَّزَ أهل السنة على النبي ذلك. ومستندهم في ذلك بعض ما نقل من روايات وقصص تشير الى وقوعه صلى الله عليه وآله بالخطأ؛ منها: ما رواه مسلم في صحيحه عن "رافع بن خديج، قال: قَدِمَ نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ الْمَدِينَةَ، وَهُمْ يَأْبُرُونَ النَّخْلَ - يَقُولُ: يُلَقَّحُونَ النَّخْلَ - فَقَالَ: "مَا تَصْنَعُونَ؟ قَالُوا: كُنَّا نَصْنَعُهُ. قَالَ: لَعَلَّكُمْ لَوْ لَمْ تَفْعَلُوا كَانَ خَيْرًا، قَالَ: فَتَرَكُوهُ، فَفَنَقَصْتُ - أَوْ: فَفَنَقَصْتُ - قَالَ: فَذَكَرُوا ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ؛ إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ مِنْ دِينِكُمْ فَخُذُوا بِهِ، وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ مِنْ رَأْيِي، فَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ" (صحيح مسلم، ج ٦، كتاب المناقب، ص ١٩٤-١٩٥، ح ٢٤٣٧). والحق، إن هذه الفعلة لا يفعلها أي انسان له أدنى خبرة في أمور الحياة، ويحترم شخصه بعدم التدخل فيما لا يعنيه، وفيما لا خبرة له فيه، فكيف بالنبي الأكرم صلى الله عليه وآله الخبير بأمور الدنيا والدين، والعازف عن الخوض فيما لا يعنيه.

٢. في عصمة إجماع الأمة

وذهب أهل السنة الى عصمة الأمة؛ وفسروا ذلك بما إذا اجتمع علماء المسلمين على رأي أو حكم أو وجهة نظر بعد دراسته وتمحيصه، فإن هذا الأمر يصير حقا، يعني ما يتولد عن الأمة في اجتماعها من أحكام فإنها معصومة فيها، وهي واجبة الاتباع، بل هي حجة شرعية بعد القرآن الكريم والسنة النبوية.

ويستدلون على ذلك، بقوله تعالى: (وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ) (سورة النساء، الآية ٨٣)، وتوعده سبحانه لمن يشاقق الرسول صلى الله عليه وآله ويتبع غير سبيل المؤمنين، بقوله سبحانه: (وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا) (سورة النساء، الآية ١١٥)، فجعل الله من يخالف سبيل المؤمنين قرين من يشاقق الرسول صلى الله عليه وآله، فالحكم الذي اتفقت عليه آراء جميع المجتهدين في الأمة الإسلامية هو حكم مجموع الأمة، ممثلة في مجتهديها.

ويستدلون أيضا بما روي "عن ابن عباس، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: يدُ الله مع الجماعة" (الترمذي، الجامع الكبير، ج ٤، أبواب الفتن، باب ما جاء في لزوم الجماعة، ص ٣٩، ح ٢١٦٦). وبما روي "عن ابن عمر، أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: إن الله لا يجمع أمتي - أو قال: أمة محمد - على ضلالة، ويد الله مع الجماعة، ومن شذَّ شذَّ الى النار" (المصدر السابق، ج ٤، أبواب الفتن، باب ما جاء في لزوم الجماعة، ص ٣٩-٤٠، ح ٢١٦٧).

قال ابن كثير: "وقوله (وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ) أي: ومن سلك غير طريق الشريعة التي جاء الرسول صلى الله عليه وآله، فصار في شقِّ والشرع في شقِّ،

وذلك عن عمد منه بعدما ظهر له الحق وتبين له وأنضح. وقوله (وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ) هذا ملازم للصفة الأولى، ولكن قد تكون المخالفة لنص الشارع، وقد تكون لما أجمعت عليه الأمة العجبية، فيما علم اتفاقهم عليه تحقيقاً، فإنه قد ضمنت لهم العصمة في اجتماعهم من الخطأ، تشريفاً لهم وتعظيماً لنبيهم صلى الله عليه وآله" (ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج ٢، ص ٤١٢).

قال ابن تيمية: "والله تعالى قد ضمن العصمة للأمة، فمن تمام العصمة أن يجعل عدداً من العلماء إن أخطأ الواحد منهم في شيء كان الآخر قد أصاب فيه حتى لا يضيع الحق. ولهذا لما كان في قول بعضهم من الخطأ مسائل، كبعض المسائل التي أوردها، كان الصواب في قول الآخر، فلم يتفق أهل السنة على ضلالة أصلاً. وأما خطأ بعضهم في بعض الدين، فقد قدّمنا غير مرة أن هذا لا يضر، كخطأ بعض المسلمين" (ابن تيمية، منهاج السنة النبوية، ج ٣، ص ٤٠٨-٤٠٩).

ولكن، اختلف علماء السنة في كثير من جوانب الاجماع، وأهمها: الاختلاف في هوية المجمعين؛ فقد ذكر البعض إن الاجماع الحجة هو اتفاق أمة محمد صلى الله عليه وآله على أمر من الأمور الدينية (عبد العزيز البخاري الحنفي، كشف الأسرار (شرح أصول البيهقي)، ج ٦، ص ١٠٩)، وذكر آخرون إن الاجماع إجماع أهل المدينة (الشوكاني اليمني، ارشاد الفحول الى تحقيق الحق من علم الاصول، ج ١، ص ١٧٦)، وقالوا: إجماع أهل الحرمين (مكة والمدينة)، وقال آخرون: أهل المصرين (الكوفة والبصرة) (المصدر السابق ج ١، ص ١٧٧)، وقال غيرهم: إجماع الشيخين (أبي بكر وعمر)؛ لما نسبوا لرسول الله صلى الله عليه وآله من قول: "اقتدوا باللذين من بعدي: أبي بكر وعمر" (الألباني، صحيح سنن الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، ح ٣٥٩٥)، وقال آخر: إجماع الخلفاء الأربعة.. (الشوكاني اليمني، ارشاد الفحول الى تحقيق الحق من علم الاصول، ج ١، ص ١٧٧).

المطلب الثالث: في الخلافة والخليفة

الخلافة عند أهل السنة هي رئاسة عامة للمسلمين جميعاً، وهي منصب اجتماعي وديني يتسّم مسؤوليته شخص بطريقة الانتخاب - على تعدد وجهات النظر -، ولا يشترط فيها العصمة. ويُنتخب الخليفة من قبل الناس بإجماع الأمة أو إجماع أهل الحلّ والعقد، أو بالاستخلاف من خلال نص الخليفة السابق على اللاحق، أو بالشورى.

والخلافة والامامة تدلان على معنى واحد عند أهل السنة، فهي عند ابن خلدون: "حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية، والدينية الراجعة إليها" (ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، ص ١٩١). وعند التفتازاني والماوردي: "رئاسة عامة في أمر الدين والدنيا، خلافة عن النبي" (التفتازاني، شرح المقاصد في علم التوحيد، ج ٥، الفصل

الرابع: في الإمامة، ص ٢٣٤. والماوردي، الاحكام السلطانية والولايات الدينية، الباب الأول: في عقد الامامة، ص ٥). وفي مآثر الإنافة: "هي الولاية العامة على كافة الأمة، والقيام بأمرها، والنهوض بأعبائها" (القلقشندي، مآثر الإنافة في معالم الخلافة، ج ١، ص ٨-٩).
والحق، إنّ آراء أهل السنّة في مسألة الخلافة ما هي إلا انعكاس للأحداث التي حصلت في حقبة ما بعد النبي صلي الله عليه وآله، والطرق المختلفة التي حُسم فيها منصب الخليفة، لذا جاءت نظرياتهم في هذه المسألة متعدّدة ومختلفة لا تمتلك أسسا ومباني واضحة، ولا يستند شيء منها الى نصّ قرآني أو حديث نبويّ، فمرة يقولون أنّ الخلافة تنعقد بإجماع الأمة أو إجماع أهل الحلّ والعقد، وأخرى يقولون بالاستخلاف والنصّ على أحدهم، وثالثة بالشورى، بل قالوا بانعقادها لمن غلب ولو بالقهر والقوّة.

المطلب الرابع: فيما يرتبط بالمصادر التاريخية

يعتمد أهل السنة في دراسة التاريخ الإسلامي وبالخصوص الصدر الأول منه على مصادر متنوّعة، أهمّها القرآن الكريم، ثم كتب الحديث، وكتب السيرة النبويّة، وكتب التواريخ العامة.

١. القرآن الكريم

اعتمد المسلمون ومنهم أهل السنة واتجاه أتباع أهل البيت عليهم السلام - يتفقان في ذلك، وأصدقها وأصحها على الاطلاق، لما فيه من عصمة عن التحريف والتبديل، ولما فيه من بيان لتاريخ حركة الدعوة الإسلامية وتطوّراتها منذ انطلاقتها الأولى الى ما قبل وفاة النبي الأكرم صلي الله عليه وآله.

والاتجاهان - اتجاه أهل السنّة واتجاه أتباع أهل البيت عليهم السلام - يتفقان في ذلك، ويلتزمان بما ورد في القرآن الكريم، ولكنهما يختلفان في تفسير بعض آياته وانطباقها على الحدث التاريخي، لاختلاف ما ورد فيها من أسباب النزول، وكذا يختلفان في تأويل آياته وخاصّة ما ورد منها في الإمامة والعصمة، وأهل البيت عليهم السلام والصحابة، وغيرها من الآيات التي لها انعكاس على تفسير الواقعة التاريخية.

٢. كتب الحديث والصحاح الستة

يرى أبناء السنّة أن المادة التاريخية وبالخصوص السيرة النبويّة في كتب الحديث موثّقة ومقدّمة حتى على كتب المغازي والتواريخ العامة، وأنّه من الضروري في كتابة التاريخ الإسلامي الرجوع إليها كمصدر موثوق وراجح لأخبار الصدر الأول من تاريخ الاسلام، لوجود روايات تاريخية كثيرة فيها على درجة عالية من الصحّة والقبول.

ومن أمهات الكتب الحديثية عند أهل السنة: الصحاح الستة^(٢)، حيث تأتي منزلتها عندهم بالمرتبة الثانية بعد القرآن الكريم من حيث الأهمية، فهي معتبرة لديهم في مجالات العقائد والأحكام والتفسير وتاريخ الصدر الأول للإسلام، وقد اشتهر عنهم أن كل ما جاء في الصحاح فهو صحيح، وأن صحيح البخاري ومسلم مقدّمان على بقية الصحاح الأخرى الى درجة أنهم يقبلون بكل ما ورد فيها من أحاديث، وأن من يتردد في صحتها فهو مخالف للإجماع (الميلاني، جواهر الكلام في معرفة الإمامة والإمام، ص ٧٠).

قال الدكتور أكرم العمري: "فمثلا قد تميّز صحيحا البخاري ومسلم وعرف أن كل ما فيهما صحيح بعد الدراسات النقدية التي قام بها حفاظ كبار قدامى ودارسون معاصرون، وحتى الأحرف اليسيرة المنتقدة فيهما صمدت أمام النقد لأن أصولها معروفة ولم ينفرد بها البخاري ومسلم" (أكرم العمري، السيرة النبوية الصحيحة، ج ١، ص ٤١).

ويرى علماء الشيعة وبعض علماء السنة أن هذه الكتب وغيرها من كتب الحديث لا يمكن الحكم بصحة كل ما ورد فيها، بل ثبت أنها تحتوي على أحاديث ضعيفة، بل إن بعضها موضوعة (الميلاني، جواهر الكلام في معرفة الإمامة والإمام، ص ٧٠).

ومن الكتب الحديثية الأخرى التي تأتي بالمرتبة الثانية بعد الصحاح - عند السنة -؛ كتب السنن والمسانيد والمصنّفات ومعاجم الصحابة، وكتب الفضائل والطبقات والتواريخ التي صنّفها المحدثون، وكتب العلماء الذين كانت لهم عناية بشرح كتب الحديث وشروحاتهم الغنيّة بالنصوص التاريخية المُقتبسة من كتب التاريخ المفقودة التي دوّنها المحدثون الأوّلون.

٣. كتب السيرة المختصة، وكتب السير العامة التراجم والطبقات

ينظر أهل السنة الى أن كتب السيرة النبوية تأتي من حيث القيمة العلمية بعد القرآن الكريم والحديث النبوي؛ وذلك لأنها كُتبت في زمن وجود الصحابة وفي مرأى ومسمع منهم، فأقروها ولم يُنكروا عليها.

ودليلهم هذا ليس بمعتمد؛ إذ إن تدوين الحديث ورواية التاريخ الإسلامي قد ثبت منعه في السنوات الخمس والعشرين من قبل الخلفاء الثلاثة بعد النبي صلى الله عليه وآله (ابن حجر، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ج ١، ص ٦. وعبد الغني عبد الخالق، حجّية السنة، ص ٣٩٤) واستمرّ الى حكومة عمر بن عبد العزيز (تولّى الحكم من سنة ٩٩-١٠١ هـ)، بل أن عمر قد عمد الى إحراق وإتلاف كل ما دوّنه الصحابة مما يخص الحديث النبوي وتاريخ العهد النبوي، وكتب الى ولاته في الأمصار بذلك (البيهقي، المدخل الى السنن

(٢) الصحاح الستة، هي: صحيح البخاري لمحمد بن إسماعيل البخاري المتوفي سنة ٢٥٦ هـ، وصحيح مسلم لمسلم بن الحجاج النيسابوري المتوفي سنة ٢٦١ هـ، وسنن النسائي لأحمد بن شعيب النسائي المتوفي سنة ٣٠٣ هـ، وسنن أبي داود لأبي داود السجستاني المتوفي سنة ٢٧٥ هـ، وسنن الترمذي لأبي عيسى محمد الترمذي المتوفي سنة ٢٧٩ هـ، وسنن ابن ماجة لمحمد بن ماجة القزويني المتوفي سنة ٢٧٣ هـ.

الكبرى، ج ١، ص ٤٠٧) (وسياتي الحديث عن ذلك في اتجاه أتباع مدرسة أهل البيت عليه السلام، سياسة حظر تدوين السنة النبوية). فكيف يُدعى أن كتب السيرة كُتبت في زمن وجود الصحابة، وأنهم أقرّوها ولم يُنكروا عليها، مع أن آخر مَنْ مات من الصحابة هو أبو الطفيل عامر بن واثلة الكناني، الذي توفي بمكة سنة ١٠٠ للهجرة أو بعد المئة بسنين مختلفة.

٤. كتب المذاهب الإسلامية من غير السنّة

يؤكد أهل السنّة على ضرورة أن يكون المؤرّخ مُلمّاً عارفاً باتجاهات الفرق وأقوالهم وأحوالهم ومواقفهم، وأن يكون على بينة منها لكيلا يُخدع من قبلهم، ولأجل التمكن من التعامل مع النصوص التي أوردوها، ومقارنتها بغيرها من الآراء التي عند المؤرّخين أو العلماء العدول الثقات، لينظر تعصّب الراوي من عدمه؛ فمنّ لاحت عليه أمارات التحزّب أو التحيز لنحلة أو طائفة أو مذهب لا يُؤخذ منه، ومنّ لم يُلاحظ عليه ذلك وكان صدوقاً في نفسه معروفاً بالورع والتقوى والضبط قبل منه.

وبعبارة أخرى: أن يُنظر لهذه النصوص التي أوردوها حسب بدعتهم؛ فمنّ كانت بدعته كبرى كالرفض الكامل والغلو في الرفض...، والدعوة الى ذلك؛ فهذا النوع لا يحتجّ به. ومنّ كانت بدعته صغرى كالتشيع بلا غلو ولا تحزّب؛ فهذا النوع لا يمكن ردّه لكثرتة في التابعين وتابعيهم شريطة الورع والصدق والضبط، وألا يكون ما يرويه مؤيداً لبدعته، وإلا لحصلت مفسدة في الدين لذهاب جملة لا يستهان بها من الآثار النبويّة (الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج ١، حرف الألف، أبان بن تغلب، ص ٥-٦).

إن أخذ مقدار البدعة والرفض... معياراً في قبول الرواية التاريخية والاحتجاج بها إنما هو معيار ومقياس ما أنزل الله به من سلطان ولا يقبله العقل والوجدان، ألا يُفترض أن يكون المعيار في ذلك هو نفس المنهج الذي انتهجه في تقييم الروايات الواردة في كتبهم، أو على الأقل اعتماد مدى صدق الناقل وعدالته، ومدى ضبطه وثقته.

المطلب الخامس: فيما يرتبط بالمؤرّخ وبما يرويه

يقسم أهل السنّة شروط المؤرّخ المقبول الرواية الى قسمين:

القسم الأول من الشروط تتعلق بذات المؤرّخ، وهي: أن يكون عادلاً، ورعاً، تقياً. وأن يكون قادراً على التمييز بين الرواية الصحيحة المقبولة والرواية الضعيفة المردودة؛ وذلك بمعرفة الرواة والوقوف على ما قيل فيهم من جرح وتعديل. وأن يكون قادراً على تمييز الروايات المتعارضة وتحديدها، عارفاً بطرق علاجها، والجمع بينها ما أمكن. وأن يكون عارفاً بمقايير الناس وأحوالهم ومنازلهم، فلا يرفع الوضيع، ولا يضع الرفيع.

ويشترط البعض في المؤرخ المقبول الرواية شروط راوي الحديث النبوي، والبعض يفصل في ذلك بحسب المروي وأهميته التشريعية؛ فإذا كان المروي متعلقاً بالنبوي صلى الله عليه وآله أو بأحد من الصحابة أو بثلب وجرح أحد من العلماء والأئمة ثابتي العدالة فإنه يجب التدقيق في رواته والاعتناء بنقدهم، أما إذا كان الخبر المروي لا يتعلّق بشيء من ذلك فإنه يُتساهل فيه (محمد بن صامل السلمي، منهج كتابة التاريخ الإسلامي، ص ٢٤٥).

والقسم الثاني من الشروط تتعلّق بما ينقله ويرويّه، وهي:

. اعتماد اللفظ دون المعنى. وتسمية المصدر الذي ينقل عنه. وأن يكون ضابطاً لما ينقل.

. التحريّ فيما يجده المؤرخ من الوقائع والخلافات التي حصلت بين الصحابة في الصدر الأول للإسلام، وتأويل ذلك بما لا يقلل من شأنهم أو يحطّ من قدرهم.

قال السخاوي: وكذا - أي التحريّ - فيما يراه من الوقائع التي كانت بين أعيان الصدر الأول من الصحابة، لما أمرنا به من الإمساك عمّا كان بينهم، والتأويل بما لا يحطّ من مقدارهم (السخاوي، الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ، ص ١٠٨).

وعلى حدّ قول بعض علمائهم: "ينبغي التحريّ فيما يروي عن الوقائع التي كانت بين أعيان الصدر الأول من الصحابة...، وبناء على هذا لا بدّ من الرجوع الى المصادر الأصلية الموثوقة لمعرفة الحقيقة، فلا يؤخذ من الكذابين والفاستين وأصحاب الأهواء؛ لأنّ فسقهم وهواهم يدفعهم الى تصوير الأمر على خلاف حقيقته. والعبرة في ذلك بكثرة الفضائل والمحاسن، فإن الماء إذا بلغ القلتين لم يحمل الخبث، وكذلك من غلبت فضائله هفواته اغتفر له ذلك. وهذه قاعدة جليّة تعدّ بمثابة منهج صحيح في الحكم على الناس، لأنّ كلّ انسان لا يسلم من الخطأ، لكن من قلّ خطؤه وكثّر صوابه فهو على خير كثير، والانصاف يقتضي أن يُغتفر للمرء الخطأ القليل في كثير صوابه. ومنهج أهل السنة هو اعتبار الغالب على المرء من الصواب أو الخطأ والنظر إليه بعين الانصاف. وهناك قاعدة أخرى يمكن اعتبارها في هذا الباب وهي: العبرة بكمال النهاية لا بنقص البداية" (محمد أمحزون، قواعد منهجية في تفسير الحوادث والحكم عليها).

والحق، إنّ جعل أعيان الصدر الأول من الصحابة في منطقة الحظر، وعدم جواز المساس بهم، وتأويل أفعالهم وتبريرها بما لا يحطّ من قدرهم؛ أمرٌ غريب عن منهج القرآن الكريم في تقييم مسيرة الأفراد والأمم، حيث يقول: (... إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ...) (سورة الحجرات، الآية ١٣). وأمّا قياس ما وقع بين الصحابة من خلاف ونزاع، وتأويل ذلك بما لا يقلل من قيمتهم وقدرهم بالماء الذي بلغ القلتين فإنّه لا يحمل الخبث، فهو قياس باطل.

وأما قاعدة (مَنْ قَلَّ خَطْوُهُ وَكَثُرَ صَوَابُهُ فَهُوَ عَلَى خَيْرٍ كَثِيرٍ)، فلا بدّ من النظر فيها الى نوع الخطأ الذي ارتكبه وأثاره المترتبة عليه، فليس مَنْ كَذَبَ فِي شَيْءٍ يَسِيرٍ لَا تَعُودُ أَثَرُهُ إِلَّا عَلَى نَفْسِهِ، كَمَنْ كَذَبَ عَلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَحَرَفَ مَسِيرَةَ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ لِأَجْيَالٍ مُتَعاقِبَةٍ. التحرّز والتشدّد في شروط رواية الحديث التي لها اتصال مباشر بأصول الشريعة، والتساهل في شروط رواية الأخبار التاريخية، إلا في الرواية التي يكون المروري فيها متعلّقاً بالنبويّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَوْ بِأَحَدِ الصَّحَابَةِ، أَوْ مَا إِذَا كَانَ الْأَمْرُ مُتَعَلِّقًا بِثَلْبِ وَجْرَحِ أَحَدِ الْعُلَمَاءِ وَالْأُمَّةِ مِمَّنْ ثَبَتَتْ عَدَالَتُهُ، فَإِنَّهُ يَجِبُ التَّدْقِيقُ فِي شُرُوطِ الرَّوَاةِ، وَتَطْبِيقُ قَوَاعِدِ نَقْدِ الْحَدِيثِ عَلَيْهَا.

قال أكرم العمري: "أما اشتراط الصحة الحديثية في قبول الأخبار التاريخية التي لا تمس العقيدة والشريعة ففيه تعسف كثير، والخطر الناجم عنه كبير، لأن الروايات التاريخية التي دونها أسلافنا المؤرخون لم تُعامل معاملة الأحاديث، بل تم التساهل فيها، وإذا رفضنا منهجهم فإن الحلقات الفارغة في تاريخنا ستشكّل هوةً سحيقةً بيننا وبين ماضينا مما يولد الحيرة والضياح والتمزق والانقطاع. إن تاريخ الأمم الأخرى مبني على روايات مفردة ومصادر مفردة في كثير من حلقاته، وهم ينقدون متون الروايات فقط ويحللون وفق معايير نقدية تمكنهم من الوصول الى صورة ماضيهم لعدم استعمال الأسانيد في رواياتهم التاريخية لأن الأسانيد اختصت بها الأمة الإسلامية. لكنّ ذلك لا يعني التخلي عن منهج المحدثين في نقد أسانيد الروايات التاريخية فهي وسيلتنا إلى الترجيح بين الروايات المتعارضة، كما أنها خير معين في قبول أو رفض بعض المتون المضطربة أو الشاذة عن الإطار العام لسير تاريخ أمتنا، ولكن الإفادة منها ينبغي أن تتم بمرونة آخذين بعين الاعتبار أن الأحاديث غير الروايات التاريخية، وأن الأولى نالت من العناية ما يمكنها من الصمود أمام قواعد النقد الصارمة" (أكرم العمري، دراسات تاريخية، ص ٢٦-٢٧).

المبحث الثاني: اتجاه أتباع مدرسة أهل البيت في قراءة التاريخ وتدوينه

المطلب الأول: العوامل والغايات التي أثّرت على تدوين التاريخ الاسلامي

يرى أتباع مدرسة أهل البيت عليهم السلام إنّ عملية تدوين التاريخ الإسلامي عامّة والسيرة النبويّة خاصّة كانت عرضة لتأثير عوامل وغايات كثيرة، تضافرت على عرقلة وتعقيد حركتها، والدفع بها الى الوراء، وإبعادها عن مسيرتها الطبيعيّة، وبالتالي أدّت الى غموض وتشويش في أغلب الوقائع التاريخية، خاصة تلك الحوادث المرتبطة بالمسائل السياسية التي لها انعكاس مباشر أو غير مباشر على منصب الخليفة والإمام، ومن تلك العوامل:

١. النزاعات السياسية وصراع المصالح الآتية

إنَّ اختلاف المسلمين بعد وفاة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَمَا جَرَى بَيْنَهُمْ مِنْ نِزَاعٍ وَصِرَاعٍ لِأَغْرَاضٍ سِيَاسِيَّةٍ وَمَصَالِحٍ وَأَهْوَاءٍ، كَانَ الْعَامِلُ الْأَسَاسُ وَالسَّبَبُ الرَّئِيسُ فِي تَحْرِيفِ وَتَزْيِيفِ الْحَقَائِقِ التَّارِيخِيَّةِ، وَاخْتِلَاقِ الْآلَافِ الْمُؤَلَّفَةِ مِنَ الْأَحَادِيثِ وَالرِّوَايَاتِ عَلَى لِسَانِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَأَصْحَابِهِ الْكِرَامِ^(٣).

فقد بلغ الافتراق والتناوب بين المسلمين حينها حدًا دعا أصحاب الميول والتوجهات المخالفة للمسيرة الإسلامية الأصيلة التي رسمها الرسول الكريم صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِلَى دَعْمٍ وَتَأْيِيدِ حَرَكَاتِهِمْ وَنَظَرِيَّاتِهِمْ الْبَاطِلَةَ بِمَخْتَلَفِ الطَّرِيقِ وَالْوَسَائِلِ، وَمِنْهَا: الْإِفْتِرَاءُ وَالْكَذِبُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِأَحَادِيثٍ وَرِوَايَاتٍ اخْتَلَقُوهَا لِتَبْرِيرِ تَصْرِفَاتِهِمْ، وَتَسْوِيعِ مَوَاقِفِهِمْ. وَهَكَذَا انْطَمَسَتْ وَمُحِيتِ حَقَائِقُ كَانَتْ جَلِيَّةً وَاضِحَةً وَضُوحَ الشَّمْسِ فِي رَابِعَةِ النَّهَارِ، لِاسْتِزْمَاجِهَا الطَّعْنَ وَالْقَدْحَ بِأَصْحَابِ السُّلْطَةِ وَالْمَنَاصِرِينَ، أَوْ الْمَدْحَ وَالْإِطْرَاءَ لِلْمَغْضُوبَةِ حَقُوقِهِمْ وَالْمَعَارِضِينَ.

٢. سياسة حظر تدوين السنّة النبوية

وترتّب على النزاع والصراع الحاصل بين المسلمين الأوائل إلى التزام السلطات الحاكمة بعد وفاة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسِيَاسَاتٍ عَدَّةٍ؛ كَانَ فِي صِدَارَتِهَا مَنَعُ وَإِقَافُ تَدْوِينِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ وَتَارِيخِ الْحَقْبَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْأُولَى^(٤)، وَقَدْ اِمْتَدَّ الْحُظْرُ مِنْ بَعْدِ وَفَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِلَى زَمَنِ تَصَدِّيِّ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ لِلْحُكْمِ بَعْدَ مَرُورِ قَرْنٍ مِنَ الزَّمَنِ آخِرِ

(٣) - المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، ج ٢، ص ٣٠٧. وابن هشام، السيرة النبوية، ج ٤، ص ٢٣٩، ٢٤٠. وابن قتيبة الدينوري، الامامة والسياسة (تاريخ الخلفاء)، ج ١، ص ٩، ١٢. والطبري، تاريخ الطبري (تاريخ الأمم والملوك)، ج ٢، ص ٢١٠.

(٤) - ورد في تذكرة الحفاظ: قالت عائشة: جمع أبي الحديث عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَكَانَتْ خَمْسَمِائَةَ حَدِيثٍ فَبَاتَ لَيْلَتَهُ يَتَقَلَّبُ كَثِيرًا، قَالَتْ: فَعَمَّيْتُ، فَقُلْتُ: أُمَّتُ لَشَكْوَى أَوْ لَشَيْءٍ بَلَغَكَ؟ فَلَمَّا أَصْبَحَ، قَالَ: أَيُّ بَنِيَّةٍ هَلَمَّي الْأَحَادِيثَ الَّتِي عِنْدَكَ، فَجَنَّتْ بِهَا، فَدَعَا بِنَارَ فَحَرَقَهَا، فَقُلْتُ: لِمَ أَحْرَقْتَهَا؟ قَالَ: خَشِيتُ أَنْ أَمُوتَ وَهِيَ عِنْدِي، فَيَكُونُ فِيهَا أَحَادِيثٌ عَنِ رَجُلٍ ائْتَمَنْتَهُ وَوَقَعْتُ وَلَمْ يَكُنْ كَمَا حَدَّثْتَنِي فَأَكُونُ قَدْ نَقَلْتُ ذَلِكَ الذَّهَبِي، تَذَكْرَةُ الْحِفَاطِ، ج ١، ص ٥.

وفيه أيضا: ومن مراسيل ابن أبي مليكة أن الصديق جمع الناس بعد وفاة نبيهم، فقال: إنكم تحدثون عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَحَادِيثَ تَخْتَلِفُونَ فِيهَا وَالنَّاسُ بَعْدَكُمْ أَشَدَّ اخْتِلَافًا، فَلَا تَحَدَّثُوا عَنِ رَسُولِ اللَّهِ شَيْئًا، فَمَنْ سَأَلَكُمْ فَقُولُوا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ كِتَابُ اللَّهِ فَاسْتَحْلُوا حَلَالَهُ وَحَرَّمُوا حَرَامَهُ. الذَّهَبِي، تَذَكْرَةُ الْحِفَاطِ، ج ١، ص ٢-٣.

وفيه أيضا: عن الشعبي عن قرظة بن كعب، قال: لما سيرنا عمر إلى العراق مشى معنا عمر، وقال: أ تدرين لم شيعتكم؟ قالوا: نعم نكرمة لنا، قال: ومع ذلك أتكم تأتيون أهل قرية لهم دوي بالقرآن كدوي النحل فلا تصدوهم بالأحاديث فتشغلوهم، جردوا القرآن وأفلوا الرواية عن رسول الله وأنا شريككم، فلما قدم قرظة بن كعب، قالوا: حدثنا، فقال: نهانا عمر. الذَّهَبِي، تَذَكْرَةُ الْحِفَاطِ، ج ١، ص ٧.

وفيه: عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة، وقلت له: أ كنت تحدث في زمان عمر هكذا؟ فقال: لو كنت أحدث في زمان عمر مثل ما أحدثكم لضربني بمخفقتي. الذَّهَبِي، تَذَكْرَةُ الْحِفَاطِ، ج ١، ص ٧. وفيه أيضا: عن شعبة عن سعد بن إبراهيم عن أبيه، أن عمر حبس ثلاثة ابن مسعود وأبا الدرداء وأبا مسعود الانصاري، فقال: قد أكثرتم الحديث عن رسول الله.

عصر الدولة الأموية؛ فكان لهذه السياسة الأثر الكبير في ضياع وفقدان معظم الأحاديث النبوية، وتزييف وتمويه الحقائق التاريخية لعصر صدر الإسلام، لُبعد عصر التدوين عن عصر الرسالة، إذ إنَّ أقدم ما وصل إلينا من كتب التاريخ الإسلامي كان قد أُلّف بعد وفاة النبي الأكرم بمئة سنة أو أكثر^(٥).

(٥) - قد أشارت المصادر التاريخية إلى أن أول مَنْ صنّف في السيرة هو: عروة بن الزبير بن العوّام (ت ٩٤هـ)، وكانت مدوّناته على شكل رسائل بعث بها إلى عبد الملك بن مروان وابن أبي هنيذة أحد رجال البلاط في عهد الوليد بن عبد الملك.

وقيل: أن أول مَنْ تخصّص في أخبار السيرة والمغازي: أبان بن عثمان بن عفان (ت ١٠٥هـ)، حيث دَوّن ما سمعه في ذلك وسلّمها إلى سليمان بن عبد الملك.

ثمّ وهب بن منبه بن كامل (ت ١١٤هـ)، قيل: أنه أُلّف عدّة كتب، لكن لم يصل إلينا منها شيء.

ثم شرحبيل بن سعيد بن سعد بن عبادة الخزرجي (ت ١٢٣هـ) الذي كان له اهتمام بجمع ما يتعلّق من معلومات بمغازي النبي صلّى الله عليه وآله، ولكن لا يوجد لدينا ما يدلّ على أن شرحبيل قد كتب كتابا في السيرة والمغازي.

ثمّ محمد بن مسلم بن شهاب الزهري (ت ١٢٤هـ)، وكان صاحب دراسات في السيرة والحديث والفقّه، حيث تكوّنت من كتاباته وعلومه مجموعة ضخمة دخلت قصور ملوك بني أمية، فقد أمر هشام بن عبد الملك اثنين من كتّابه بمرافقته ونقل ما يحاضر فيه، ثمّ أودع ما نقله منه خزّانة هشام بن عبد الملك.

ثمّ عاصم بن عمر بن قتادة (ت ١٢٧هـ)، نقل عنه ابن إسحاق في سيرته أكثر من ٢٧ قطعة، وذكر له ابن جرير الطبري قريبا من ذلك، وقد شملت أحداثا متفرقة من السيرة والمغازي، وقد أمره عمر بن عبد العزيز أن يجلس في جامع دمشق فيحدّث بمغازي رسول الله صلّى الله عليه وآله ومناقب أصحابه.

ثمّ عبد الله بن أبي بكر الانصاري (ت ١٣٠هـ)، اختصّ برواية الحديث، خاصّة الأحاديث المتصلة بالمغازي، وقد نقل عنه ابن جرير الطبري نصّا طويلا في تاريخه حول عدد بعوث رسول الله صلّى الله عليه وآله وسراياه، وقد ساقها مرتبة وعددها خمس وثلاثون سرية.

ثمّ موسى بن عقبة الأسيدي (ت ١٤١هـ)، له كتاب المغازي.

ثمّ معمر بن راشد الأزدي (ت ١٥٤هـ)، ذكر له ابن النديم صاحب الفهرست كتاب المغازي، وقد نقل عنه الواقدي قرابة خمسين قطعة في المغازي.

واستمرّت حركة التأليف في السيرة حتى وصل الدور إلى محمد بن إسحاق المطلبي (ت ١٥٣هـ)، صاحب السيرة النبوية التي كتبها للمنصور وابنه المهدي، ولكن لم يصلنا من كتبهم شيء سوى سيرة ابن إسحاق برواية ابن هشام الحميري (ت ٢١٨هـ) من طريق زياد بن عبد الملك البگائي (ت ١٨٣هـ)، فاشتهرت وأصبحت المرجع لدى المؤلفين في السيرة بعد أن تصرّف ابن هشام بها بالإضافة والحذف؛ بعلة أنّ منها: ما تفرّد به ابن إسحاق، ومنها: ما يشنع الحديث به، ومنها: ما يسوء بعض الناس ذكره.

أما الواقدي محمد بن عمر بن واقد (ت ٢٠٧هـ)، فقد كتب المغازي للرشيد ووزيره يحيى البرمكي، والتي تعتبر ثاني المصادر المعتمدة لدى المؤرّخين بعد سيرة ابن إسحاق.

إلى جانب هؤلاء ظهر مَنْ لم يقتصر على أخبار السيرة والمغازي، بل جمع إليها أخبار الجاهلية ثمّ أخبار الملوك أو أخبار الأئمّة من أهل البيت عليهم السلام، مثل: محمد بن السائب الكلبي (ت ١٤٦هـ)، وأبو مخنف لوط بن يحيى الغامدي (ت ١٥٧هـ)، وقد بلغت رواياته في تاريخ الطبري ٥٨٥ رواية، له مؤلّفات كثيرة، عدّها ابن النديم وابن شاکر فكانت ٣٣ كتابا، إلا أن ابن مخنف قد عدّ كتبه إلى خمسين كتابا. وهشام بن محمد الكلبي (ت ٢٠٦هـ)، ونصر بن مزاحم (ت ٢١٢هـ)، وابن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٤هـ)، والبلاذري (ت ٢٧٩هـ)، وأبو الفرج الاصبهاني (ت ٢٨٤هـ)، واليعقوبي (ت ٢٩٢هـ)، والطبري (ت ٣١٠هـ)، والمسعودي (ت ٣٤٦هـ)، ...

٣. السياسة الأموية وفرض قراءتها للتاريخ الإسلامي

بعد مقتل أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب ومعاهدة ولده الحسن عليهما السلام، بثّ معاوية العديد من الخطباء والمعلمين والوعاظ، ينسجون الأخبار الكاذبة ليصنعوا مناقب لعدد من الصحابة، من أجل مقابلة الرصيد الكبير الذي حازه عليّ وبنو هاشم في التاريخ والسنة، وفي مقابلة ذلك فقد أوصد الأبواب بكلّ قوّة، بالحرمان والتشريد وحتى السيف، أمام بثّ شيء من مناقب عليّ وبنو هاشم التي يتصل الكثير منها بأحداث التاريخ الإسلامي (انظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج ١، ص ٩-١٢، ١٥).

وقد دفع معاوية أموالاً طائلة لضمان نجاح مخططه، بل وأمر الفقهاء والمحدثين بمحو وإخفاء كلّ فضيلة لعليّ وأهل بيته عليهم السلام، ووضع أحاديث في فضائل بعض الصحابة الأوائل وبنو أميّة؛ وبذلك فسح المجال للوُضّاعين ووعاظ السلاطين وأصحاب النفوس الضعيفة للمتاجرة والمقايضة بالحديث النبويّ؛ فظهرت أحاديث كثيرة تفتري على رسول الله صلّى الله عليه وآله وعلى أهل بيته عليهم السلام بالزور والبهتان، وتمجّد وتعظّم بعض الصحابة من أصحاب السلطة والحكّام^(١).

(١) - روى أبو الحسن علي بن محمد بن أبي سيف المدائني في كتاب الأحداث، قال: كتب معاوية نسخة واحدة إلى عماله بعد عام الجماعة، أن برئت الذمة ممّن روى شيئاً من فضل أبي تراب وأهل بيته؛ فقامت الخطباء في كل كورة وعلى كل منبر يلعنون علياً ويبرؤون منه ويقعون فيه وفي أهل بيته، وكان أشد الناس بلاء حينئذ أهل الكوفة؛ لكثرة ممّن بها من شيعة علي عليه السلام، فاستعمل عليهم زياد ابن سمية وضم إليه البصرة، فكان يتتبع الشيعة وهو بهم عارف لأنه كان منهم أيام علي عليه السلام، فقتلهم تحت كل حجر ومدبر، وأحافهم، وقطع الأيدي والأرجل، وسمل العيون، وصلبهم على جذوع النخل، وطرفهم وشردهم عن العراق، فلم يبق بها معروف منهم، وكتب معاوية إلى عماله في جميع الأفاق ألا يجيزوا لأحد من شيعة علي وأهل بيته شهادة، وكتب إليهم أن انظروا من قبلكم من شيعة عثمان ومحبيه وأهل ولايته والذين يروون فضائله ومناقبه فادنوا مجالسهم وقربوهم وأكرمواهم واكتبوا لي بكل ما يروون كل رجل منهم واسمه واسم أبيه وعشيرته. ففعلوا ذلك حتى أكثروا في فضائل عثمان ومناقبه؛ لما كان يبعثه إليهم معاوية من الصلوات والكساء والحباء والقطائع ويفيضه في العرب منهم والموالي، فكثر ذلك في كل مصر، وتنافسوا في المنازل والدنيا، فليس يجيء أحد مردود من الناس عاملاً من عمال معاوية فيروي في عثمان فضيلة أو منقبة إلا كتب اسمه وقربه وشفعه، فلبثوا بذلك حيناً، ثم كتب إلى عماله أن الحديث في عثمان قد كثر وفشا في كل مصر وفي كل وجه وناحية، فإذا جاءكم كتابي هذا فادعوا الناس إلى الرواية في فضائل الصحابة والخلفاء الأولين، ولا تتركوا خبراً يرويه أحد من المسلمين في أبي تراب إلا وتأتوني بمناقض له في الصحابة، فإن هذا أحب إلي وأقر لعيني وأدحض لحجة أبي تراب وشيعته وأشد عليهم من مناقب عثمان وفضله. فقرئت كتبه على الناس فرويت أخبار كثيرة في مناقب الصحابة مفتعلة لا حقيقة لها، وجدّ الناس في رواية ما يجري هذا المجرى، حتى أشادوا بذكر ذلك على المنابر، وألقي إلى معلمي الكتاتيب فعملوا صبيانهم وغلماهم من ذلك الكثير الواسع، حتى رووه وتعلموه كما يتعلمون القرآن، وحتى علموه بناتهم ونساءهم وخدمهم وحشمهم، فلبثوا بذلك ما شاء الله. ثم كتب إلى عماله نسخة واحدة إلى جميع البلدان؛ انظروا ممّن قامت عليه البيعة أنه يحب علياً وأهل بيته فامحوه من الديوان وأسقطوا عطاءه ورزقه، وشفع ذلك بنسخة أخرى ممّن اتهمتموه بمولاه هؤلاء القوم فنكلوا به وأهدموا داره، فلم يكن البلاء أشد ولا أكثر منه بالعراق، ولا سيما بالكوفة، حتى أن الرجل من شيعة علي عليه السلام ليأتيه من يثق به فيدخل بيته فيلقي إليه سرّه ويخاف من خادمه ومملوكه ولا يحدثه حتى يأخذ عليه الأيمان الغليظة ليكتنمّ عليه، فظهر حديث كثير موضوع، وبهتان منتشر، ومضى على ذلك الفقهاء والقضاة والولاة، وكان أعظم الناس في ذلك بلية القرّاء المرأون والمستضعفون الذين يظهرون الخشوع والنسك فيفتعلون الأحاديث ليحفظوا بذلك عند ولائهم، ويقربوا مجالسهم، ويصيبوا به الأموال والضياع والمنازل، حتى انتقلت تلك الأخبار والأحاديث إلى أيدي الديّانيين الذين لا يستحلّون الكذب والبهتان، فقبلوها ورووها، وهم يظنّون أنها حقّ، ولو علموا أنها باطلة لما رووها

٤. عدم الأمانة أو عدم الدقة عند بعض كتّاب التاريخ الإسلامي

إنّ عدم اتّصاف بعض كتّاب التاريخ الإسلامي بالصفات الواجب توفرها في المؤرّخ، وعدم التزامهم بالقواعد الأساسية في كتابة وعرض الحوادث التاريخية، تسبب في تحريف ودفن الكثير من الحقائق والوقائع التاريخية، خاصة تلك التي تتعلّق بالصدر الأوّل للدعوة الإسلامية. فنجد طائفة من المؤرّخين لا يتمتّع بمصداقية في طرحه للحوادث التاريخية، ولا يراعي الأمانة العلميّة في نقل المعلومة، ولا يرى نفسه مسؤولاً أمام الأجيال اللاحقة في إيصال الحقيقة، فيخادع ويضلل في كتاباته ونقوده، ويغيّر ويحذف فيما ينقل ويروي، ويطمس ويكتم فيما يراه خلاف معتقده ومصلحه^(٧).

ولا تدينوا بها، فلم يزل الأمر كذلك حتى مات الحسن بن علي عليه السلام، فازداد البلاء والفتنة، فلم يبق أحد من هذا القبيل إلا وهو خائف على دمه أو طريد في الأرض، ثمّ تقاوم الأمر بعد قتل الحسين عليه السلام، وولي عبد الملك بن مروان، فاشتدّ على الشيعة، وولى عليهم الحجاج بن يوسف، فتقرب إليه أهل النسك والصلاح والدين يبغض عليّ وموالاة أعدائه وموالاة من يدّعي من الناس أنهم أيضا أعداؤه، فأكثروا في الرواية في فضلهم وسوابقهم ومناقبهم، وأكثروا من الغضب من عليّ عليه السلام وعبه والطعن فيه والشتمان له، حتى أن إنسانا وقف للحجاج - ويقال إنه جد الأصمعي عبد الملك بن قريش - فصاح به أيها الأمير إن أهلي عقوني، فسّموني عليّ، وإني فقير بانس، وأنا إلى صلة الأمير محتاج، فتضاحك له الحجاج، وقال: لطف ما توصلت به، قد وليتك موضع كذا. ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج ١١، ص ٣٢-٣٣. وانظر: سليم بن قيس، كتاب سليم بن قيس، ج ٢،

وروى ابن عرفة - المعروف بنفطويه، وهو من أكابر المحدثين وأعلامهم - في تاريخه... قال: إن أكثر الأحاديث الموضوعّة في فضائل الصحابة افتعلت في أيام بني أمية تقرّبا إليهم بما يظنون أنهم يرغمون به أنوف بني هاشم. ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج ١، ص ٣٣.

وفي كتاب سليم بن قيس، قال: قال أباان: ثمّ قال لي أبو جعفر الباقر عليه السلام: ... ثمّ لم نزل أهل البيت - منذ قبض رسول الله صلّى الله عليه وآله - نذلّ ونقصي ونحرم ونقتل ونطرد ونخاف على دماننا وكلّ من يحبّنا، ووجد الكاذبون لكذبهم موضعا يتقربون به إلى أوليائهم وقضاتهم وعمالهم في كل بلدة، يحدثون عدونا عن ولاتهم الماضين بالأحاديث الكاذبة الباطلة، ويروون عنّا ما لم نقل تهجينا منهم لنا وكذبا منهم علينا وتقربا إلى ولاتهم وقضاتهم بالزور والكذب، ومكان عظم ذلك وكثرته في زمن معاوية بعد موت الحسن عليه السلام، فقتلت الشيعة في كل بلدة قطعت أيديهم وأرجلهم وصلبوا على التهمة والظنة من ذكر حينا والانقطاع إلينا، ثمّ لم يزل البلاء يشتدّ ويزداد إلى زمان ابن زياد بعد قتل الحسين عليه السلام، ثمّ جاء الحجاج فقتلهم بكل مقتلة وبكل ظنة وبكل تهمة، حتى أن الرجل ليقال له: زنديق أو مجوسي كان ذلك أحب إليه من أن يشار إليه أنه من شيعة الحسين صلوات الله عليه!! وربما رأيت الرجل الذي يذكر بالخير - ولعله يكون ورعا صدوقا - يحدث بأحاديث عظيمة عجيبة من تقضيل بعض من قد مضى من الولاة، لم يخلق الله منها شيئا قط، وهو يحسب أنها حق لكثرة من قد سمعها منه ممّن لا يعرف بكذب ولا بقلة ورع، ويروون عن عليّ عليه السلام أشياء قبيحة، وعن الحسن والحسين عليهما السلام ما يعلم الله أنهم قد رروا في ذلك الباطل والكذب والزور... سليم بن قيس الهلالي، كتاب سليم بن قيس أسرار آل محمد (السقيفة)، باب غدر الأمة بأهل بيت نبيّها عليهم السلام، ص ١٨٦-١٩٠.

(٧) - ومن الأمثلة الجليّة في ذلك، ما حذفه ابن هشام من سيرة ابن إسحاق؛ وذلك باعتزافه بنفسه إته: تارك بعض ما ذكره ابن إسحاق في هذا الكتاب ممّا ليس لرسول الله صلّى الله عليه وآله فيه ذكر، ولا نزل فيه من القرآن شيء، وليس سببا لشيء من هذا الكتاب، ولا تفسيراً له، ولا شاهداً عليه، لما ذكرت من الاختصار، وأشعاراً ذكرها لم أر أحدًا من أهل العلم بالشعر يعرفها، وأشياء بعضها يشنّع الحديث به، وبعض يسوء بعض الناس ذكره، وبعض لم يُور لنا البكائي بروايته... ابن هشام، السيرة النبوية، ج ١، المقدمة، ص ٨.

وأيضاً: ما حذفه أبو عبيد القاسم ابن سلام من رواية عبد الرحمن بن عوف في عيادته لأبي بكر في مرضه الذي توفي فيه، قال: دخلت على أبي بكر أعوده في مرضه الذي توفي فيه، فسلمت عليه، وقلت: ما أرى بك بأساً، والحمد لله، ولا بأس على الدنيا، فوالله إن علمناك إلا كنت صالحاً مصلحاً، فقال: أما إني لا أسى على شيء إلا على ثلاث فعلت، ودبت أتي لم أفعلهنّ، وثلاث لم أفعلنّ ودبت إني فعلت، وثلاث ودبت إني سألت رسول الله صلّى الله عليه وآله عنهن. فأما التي فعلتها وودبت أتي لم أفعلها، فودبت أتي لم أكن فعلت

٥. تأثير السلطة الحاكمة على كتابة التاريخ

إنَّ السيرة وأحداث التاريخ إنما كُتبت ودوّنت - غالباً - في ظلّ السلطات الحاكمة وفي مرأى ومسمع منها، بل إن بعض كتّاب السيرة إنما ألفوا وكتبوا في ذلك بأمر وإيعاز من حكام زمانهم؛ فما كان لهم أن ينازعوهم ويغالبوهم في آرائهم ومعتقداتهم وميولهم؛ خوفاً منهم واتقاءً لبطشهم، أو طمعا في نيل عطاياهم وجوائزهم، أو قناعة ورضى بتوجّهاتهم، لذا لا يمكن أن نسلّم ونذعن لكلّ ما ورد في كتب التاريخ من روايات وأحداث ما لم تُعرض على ميزان مُنصف يميّز ويصنّف الغثّ من السمين والمحرفّ من السديد.

٦. انتشار الروايات الاسرائيلية في بعض الكتب الاسلامية

يرى بعض الباحثين إن بداية ظهور الاسرائيليات في المرويّات التاريخية ونفوذها وتأثيرها في الثقافة الإسلامية هو عصر الصحابة وبالخصوص عهدي عمر بن الخطاب ومعاوية بن أبي سفيان. وقد كان لهذه الظاهرة الخطيرة أسباب وعوامل كثيرة، منها: منع تدوين الحديث والسنة النبوية من قبل حكام القرن الأول الهجري، وممارسة الضغط على المجتمع الإسلامي وبالخصوص على كبار علماء الصحابة من أن يكتبوا شيئا غير القرآن الكريم أو يفسّروا آياته بما ورد فيها من أحاديث وأسباب نزول^(٨).

كذا وكذا - خلّة ذكرها - قال أبو عبيد: لا أريد ذكرها... أبو عبيد القاسم بن سلام، كتاب الأموال، ص ١٣١، ح ٣٥٣.

وأيضاً: ما حذفه عمر بن شبة من رواية يزيد بن عمرو المُعافريّ، أنه سمع أبا ثور التميمي، قال: قدمت على عثمان بن عفان فبينما أنا عنده خرجت فإذا أنا بوفد أهل مصر، فرجعتُ الى عثمان بن عفان، فقلت: أرى وفد أهل مصر قد رجعوا؛ خمسين عليهم ابنُ عُديس، قال: وكيف رأيتهم؟ قلت: رأيتُ قوماً في وجوههم الشّر. قال: فطلع ابنُ عُديس منبر رسول الله صلّى الله عليه وآله فخطب الناس وصلّى لأهل المدينة الجمعة، وقال في خطبته: ألا إنّ ابن مسعود حدّثني أنّه سمع رسول الله صلّى الله عليه وآله يقول: إنّ عثمان بن عفان كذا وكذا، وتكلّم بكلمة أكرهُ ذكّرها... ابن شبة، تاريخ المدينة المنورة، ص ١١٥٦.

وأيضاً: ما حذفه الطبري من أسباب إشخاص معاوية أبا ذر من الشام الى المدينة، قال: وفي هذه السنة - أعني سنة ثلاثين - كان ما ذكر من أمر أبي ذرّ ومعاوية، وإشخاص معاوية إياه من الشام الى المدينة، وقد ذكر في سبب اشخاصه إياه منها إليها أمور كثيرة، كرهت ذكر أكثرها... الطبري، تاريخ الطبري (تاريخ الأمم والملوك)، حوادث سنة ٣٠هـ، أخبار أبي ذر رحمه الله تعالى، ج ٤، ص ٣٠.

وما حذفه من سبب مسير المصريين الى عثمان، قال: وأما الواقدي فإنّه ذكر في سبب مسير المصريين الى عثمان ونزولهم ذا خُشب أموراً كثيرة، منها ما تقدّم ذكره؛ ومنها ما أعرضتُ عن ذكره كراهة منّي لبشاعته... الطبري، تاريخ الطبري (تاريخ الأمم والملوك)، حوادث سنة ٣٥هـ، ج ٤، ص ٨٩.

وقال في ذلك في موضع آخر: قد ذكرنا كثيراً من الأسباب التي ذكرها قاتلوه أنهم جعلوها ذريعة الى قتله، فأعرضنا عن ذكر كثير منها لعلّ دَعَتْ الى الإعراض عنها... الطبري، تاريخ الطبري (تاريخ الأمم والملوك)، حوادث سنة ٣٠هـ، ج ٤، ص ٩٧.

وما حذفه ابن عبد البرّ من قول لحذيفة في حقّ أبي موسى الأشعري، قال: فنزل أبو موسى حينئذ بالكوفة وسكنها، فلما دفع أهل الكوفة سعيد بن العاص ولأبا موسى، وكتبوا الى عثمان يسألونه أن يولّيه، فأقرّه عثمان على الكوفة الى أن مات، وعزله عليّ رضي الله عنه عنها، فلم يزل واجداً منها على عليّ، حتى جاء منه ما قال حذيفة؛ فقد روى فيه لحذيفة كلام كرهُتُ ذكره، والله يغفر له، ثم كان من أمره يوم الحكمين ما كان. ابن عبد البرّ، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ص ٩٨٠.

(٨) - ورد عن الزهري، عن عروة بن الزبير أن عمر بن الخطاب أراد أن يكتب السنن فاستشار في ذلك أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وآله، فأشاروا عليه أن يكتبها، فطفق عمر يستخير الله فيها شهراً، ثم أصبح يوماً، وقد عزم الله له، قال: إني كنت أردت أن أكتب السنن، وإني ذكرت قوماً كانوا قبلكم كتبوا كتباً،

وهذا المنع من كتابة الحديث والسنة فتح الباب واسعا أمام أهل الكتاب بطرح ما اعتقدوه من نظريات زائفة، وما تصوروه من خرافات وأساطير، ودس ما اختلقوه من نظريات باطلة عن الله سبحانه وأنبيائه عليهم السلام في عقائدنا وتاريخنا الإسلامي. ومنها: التحاق بعض أهل الكتاب بالإسلام نفاقا، مع إضمار سوء سريرتهم وخبث أهدافهم ودسائسهم على الإسلام. ومنها: التداخل الواسع والفضفاض لما طرحته بعض نصوص أهل الكتاب مع ما جاء به الإسلام من تعاليم وأحكام، وما طرحه لقصص الأنبياء ومعجزهم، وما يتعلّق بالأمم الغابرة وما جرى عليهم. ومنها: رجوع بعض بسطاء الصحابة ممن لا يملك إلا بضاعة قليلة من العلم الى علماء أهل الكتاب الذين اعتنقوا الإسلام؛ يسألونهم عن تفاصيل بعض قصص الماضين وأخبارهم، وقد أشار الدكتور الذهبي الى ذلك، بقوله: ولما كانت العقول تميل الى الاستيفاء والاستقصاء، جعل الصحابة يرجعون في استيفاء هذه القصص - يقصد قصص الأنبياء والأمم الغابرة - التي لم يتعرّض لها القرآن من جميع نواحيها الى مَنْ دخل في دينهم من أهل الكتاب، كعبد الله بن سلام، وكعب الأحبار، وغيرهم من علماء اليهود والنصارى (محمد حسين الذهبي، التفسير والمفسرون، ج ١، ص ٤٧-٤٨).

ومنها: البعد الشاسع لبعض البلدان المفتوحة من قبل المسلمين عن مركز العالم الإسلامي ومصدر الثقافة الإسلامية الأصيلة، وصعوبة التواصل الثقافي أو انعدامها بين المركز وتلك البلدان النائية. ومنها: فتح المجال من قبل السلطات الحاكمة لا سيما معاوية بن أبي سفيان أمام نشر الاسرائيليات؛ بغرض إشغال الناس وعزلهم عن القضايا الإسلامية الكبرى، وبالأخص القضايا السياسية والاجتماعية الخطيرة، وبالأخص مسألة الخلاف والنزاع في مشروعية الخلافة بعد النبي صلى الله عليه وآله.

ومنها: تأثير وسطوة بعض أهل الكتاب في أجهزة الحكم في الدولة الإسلامية، ويظهر هذا الأمر جليا واضحا في عهد عمر بن الخطاب^(٩) وأوائل العهد الأموي، حيث نلاحظ نفوذ النصرانية في جهاز الحكم الاموي، وسعيهم لعزل وإبعاد أصحاب الحق من أهل البيت عليهم السلام وأتباعهم عن الساحة السياسية، وتشويه وتحريف الصورة الناصعة للإسلام

فأكبوا عليها، وتركوا كتاب الله، وإني والله لا أليس كتاب الله بشيء أبدا. البيهقي، المدخل الى السنن الكبرى، باب من كره كتابة العلم وأمر بحفظه، ص ٤٠٧، ح ٧٣١.

ومثله في كنز العمال عن يحيى بن جعدة قال: أراد عمر أن يكتب السنة ثم بدا له ألا يكتبها، ثم كتب الى الأمصار: مَنْ كان عنده شيء من ذلك فليمحه. المتقي الهندي، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، ج ١٠، باب في آداب العلماء، فصل في رواية الحديث، ص ٢٩٢، ح ٢٩٤٧٦.

وفيه أيضا، عن ابن أبي سفيان أنه خطب فقال: يا ناس ألقوا الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وآله وإن كنتم تتحدثون فتحدثوا بما كان يتحدث به في عهد عمر كان يخيف الناس في الله. المتقي الهندي، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، ج ١٠، باب في آداب العلماء، فصل في رواية الحديث، ص ٢٩١، ح ٢٩٤٧٣.

(٩) - عن الذهبي في تذكرة الحفاظ، قال: وقد كان عمر بن الخطاب يُكرم أبيًا - يقصد أبي بن كعب - ويهابه ويستفتيه، ولما توفي، قال عمر: اليوم مات سيّد المسلمين. الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج ١، ص ١٧.

واحكامه ورجالاته المخلصين؛ لما كان لهم من مواجهة وتصدي لأهل الكتاب ولما دسّوه من ثقافات منحرفة ونظريات زائفة. ومنها: إتاحة الحرية المطلقة للقصاصين من قبل السلطات، لا سيّما في زمن عمر بن الخطاب ودولة بني أمية، وكانت قصصهم تتشابه مع القصص القرآنيّ من حيث الموضوع والعنوان العام، ولكن المصدر الأساس لها كان التوراة المحرّفة، والنقل الشفويّ المنتشر بين علماء اليهود والنصارى من دون مستند موثوق؛ فقاموا بنقل الكثير من الأساطير والخرافات التي كانت في الأمم السابقة، على أنّها تفسير لبعض آيات القرآن الكريم.

٦. دور الزنادقة والملحدّين في تحريف التاريخ الإسلامي

إنّ أول ظهور لحركة الزندقة والإلحاد في المجتمع الإسلامي كحركة منظّمة مدعومة كان في بدايات العصر العباسي، وكانت السنّة النبوية أكثر المجالات التي امتدّت إليها يد الزنادقة بالتحريف والتشويه والدسّ والزيادة، فقد أقرّ بعض الزنادقة علنا بوضع آلاف الأحاديث تُداول بين أيدي الناس، حرّموا فيها الحلال، وحلّلوا فيها الحرام، وقد تكون حركة الزندقة مدعومة من قبل حكام بني العباس الأوّل^(١٠)؛ لإبعاد الناس عن إيمانهم، وإثارة الشبهات والشكوك في عقائدهم، وخاصة المسائل التي تتعلّق بالمبدأ والمعاد ومسألة الإمامة؛ لما لها من أثر كبير في مسيرة الأمة سياسيا واجتماعيا. ومن أبرز الزنادقة في تلك الفترة: عبد الكريم بن أبي العوجاء^(١١)، ومطيع بن إياس^(١٢)، وسيف بن عمر التميمي^(١٣)، وغيرهم.

(١٠) - ويتبيّن ذلك، من أمور:

أ - دعم بعض وزراء بني العباس لبعض الزنادقة والدفاع عنهم وتقريبهم.
ب - التغطية على تحركاتهم، وفتح المجال لهم للتواجد والحضور في التجمعات الإسلامية الكبرى كأيام الحج.

ج - دعوتهم لمجالس المناظرة والنقاش التي كان يقيمها بعض حكام بني العباس، أملين منهم إخراج علماء الإسلام وخاصة علماء أهل البيت عليهم السلام.

د - عزل المنصور لوالي البصرة محمد بن سلمان لأسباب منها قتله الزنديق عبد الكريم بن أبي العوجاء. وقد ذكر ابن الأثير ذلك في الكامل في التاريخ، بقوله: (وكان عزله - يقصد عزل واليه على البصرة محمد بن سلمان - لأسباب بلغت عنده، منها أنه قتل عبد الكريم بن أبي العوجاء وكان قد جسر على الزندقة...). ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج ٦، ص ٧.

(١١) - هو من أوائل الزنادقة في تاريخ الإسلام، وله مناظرات مع الامام الصادق عليه السلام في مجالات عقائدية عدّة، وخاصة في إثبات وجود الله سبحانه، قُتل في حكومة المهدي العباسي بعد سنة ١٦٠ للهجرة، وهو ربيب حماد بن سلمة الذي كان مرجعا في الفتوى في العهد العباسي، وكانت قمة مرجعيته في أخريات عهد المنصور الى زمن ابنه المهدي، وهو عهد ظهور الزنادقة وملاحقتهم من قبل المهدي العباسي. وقيل: إنّ ابن أبي العوجاء كان يدسّ في كتب حماد، وهو ما أشار إليه ابن أبي العوجاء قبل قتله بقوله: أما والله لئن قتلتهموني لقد وضعت أربعة آلاف حديث أحرم فيها الحلال وأحلّ فيها الحرام والله لقد فطرتكم يوم صومكم وصومتكم يوم فطركم. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج ٢، ص ٦٤٤.

(١٢) - من الشعراء المخضرمين، شهد العصرين الأموي والعباسي، عُرف بالمجون واللهو، واتّهم بالزندقة، روى حديثا للمنصور لما كان يريد البيعة للمهدي، قال: يا أمير المؤمنين، حدثنا فلان عن فلان، أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله قال: المهدي منّا محمد بن عبد الله وأمه من غيرنا، يملؤها عدلا كما ملئت جورا، وهذا العباس بن محمد أخوك يشهد على ذلك. ثمّ أقبل على العباس، فقال: أنشدك الله هل سمعت هذا؟ فقال: نعم.

٧. ضياع واتلاف الكثير من الكتب

إن ما حصل من نزاعات سياسية وأحقاد طائفية وما نتج عنها من حروب وغارات كان سببا في إتلاف وإبادة الكثير من الكتب الإسلامية، خاصة المصادر والمراجع الشيعية؛ كمكتبة (أبو نصر) وزير بهاء الدولة البويهية والتي كانت تحتوي الأصول المعتمدة، ومكتبة السيد المرتضى (علم الهدى) وكانت تضم ٨٠ ألف كتاب، ومكتبة شيخ الطائفة الطوسي، ومكتبة صاحب بن عباد وفيها ما يفوق ٢٠٠ ألف مجلد، ومكتبة ابن العميد وزير ركن الدولة البويهية التي احتوت على الكثير من الرسائل والكتب القديمة، ومكتبة دار الحكمة في عهد الدولة الفاطمية التي احتوت على مليون وستمئة ألف مجلد، وخزانة الكتب التي أنشأها سيف الدولة الحمداني وكانت مشتملة على عشرة آلاف كتاب، وغيرها كثير.. (مجتبى السادة، التراث المهدي، ص ٢٥٠-٢٥١).

إذن، وعلى أساس ما تقدّم من عوامل وأسباب أدّت الى ما تبين من تحريف ووضع في عملية تدوين التاريخ الاسلامي؛ كيف يمكن التسليم والإذعان لكلّ ما ورد في كتب التاريخ من وقائع وأحداث، خصوصا وأن أقدم السير والتاريخ قد كُتبت بعد وفاة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآله بمائة سنة أو أكثر، وأنّ الحديث النبويّ لم يُدوّن الى أواخر عصر الأمويين، بعد أن فشت الخلافات والنزاعات السياسية في الدولة الإسلامية وكان اختلاق الروايات والأحاديث من وسائلها للغلبة على خصومها، فكيف بما كُتبت متأخرا في أشدّ أزمان الاضطرابات والفتنة؟! (اليوسفي، موسوعة التاريخ الإسلامي، ج ١، ص ٣٢)

وعليه، لا بدّ من النقد والتمحيص لكلّ ما وصل إلينا من كتب التاريخ، وعرضها على مقياس ومعيار عام يُتفق عليه، فما وافقه منها أقرّ وقُبل، وما خالفه رُفض وأهمل؛ وأول مقياس وخيرها القرآن الكريم، ثم ما ثبت من السنّة الشريفة، وما وافق قواعد الشريعة، والعقل السليم. وبعد هذه التقدمة، يمكن أن نعرض الأسس والمصادر التي التزمها أتباع أهل البيت عليهم السلام في قراءتهم للتاريخ وتدوينه؛ والتي تبتني بالأساس على نظرية الثقلين؛ كتاب الله وعترت النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآله.

مخافة من المنصور، فأمر المنصور الناس بالبيعة للمهديّ. قال: ولما انقضى المجلس، وكان العباس بن محمد لم يأنس به، قال: أ رأيتم هذا الزنديق إذ كذّب على الله عزّ وجلّ ورسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآله حتى استشهدني على كذبه، فشهدت له خوفا، وشهد كل من حضر عليّ بأنّي كاذب؟! أبو الفرج الاصفهاني، الأغاني، ج ١٣، ص ١٩٢-١٩٣.

(١٣) - سيف بن عمر التميمي (ت ٢٠٠ هـ): مؤرّخ مشهور، مطعون في روايته للحديث، اتّهم بالزندقة، وضع مئات الأحاديث أدخل من خلالها أساطير وخرافات الى التاريخ الاسلامي، شوّه بها الحقائق الاسلامية، وأبرز فيها أفاضل أصحاب النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآله سخفاء جناء، والمغموضين في دينهم ذوي حجى وورع ودين. سامي البدر، المدخل الى دراسة مصادر السيرة النبويّة والتاريخ الإسلامي، ص ٨٧-٩٢.

المطلب الثاني: الصحبة والصحابة

جاء في القاموس المحيط: "صَحِبَهُ، صَحَابَتُهُ، وَصُحْبَتُهُ: عَاشَرَهُ. وَاسْتَصْحَبَهُ: دَعَاهُ إِلَى الصُّحْبَةِ، وَلَازَمَهُ" (الفيروز آبادي، معجم القاموس المحيط، باب ٥١٨٧ - صحب، ص ٧٢٨). وفي لسان العرب: "صحب: صحبه يصحبه صحبة، وصحابه، وصاحبه: عاشره. والصاحب: المُعَاشِر" (ابن منظور، لسان العرب، ج ٨، باب صح، ص ٢٠٠).

وقال أبو فارس: "صحب الصاد والحاء والباء أصل واحد يدل على مقارنة شيء ومقاربتة. من ذلك الصَّحْبُ والجمع الصَّحْبُ، وكلَّ شيءٍ لاءم شيئاً فقد استصحبه" (ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج ٣، باب الصاد والحاء وما يثلاثهما - صحب، ص ٣٣٥).

وفي غريب القرآن: "الصاحبُ الملازمُ، ولا يقال في العرف إلا لمن كثرت ملازمته، والمصاحبة والاصطحاب أبلغ من الاجتماع لأجل أن المصاحبة تقتضي طول لبثه فكل اصطحاب اجتماع وليس كل اجتماع اصطحاباً" (الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، كتاب الصاد، باب صحب، ص ٢٧٥).

فالصحبة تترتب على الملازمة والمعاشرة؛ وقد يكون فيها إقبال وتعاون ومخادنة ومخاللة، وقد لا يكون. وقد تترتب الصحبة على الملازمة والمقاربة؛ وقد يكون فيها انسجام وتناسب، وكفاءة وأهليّة؛ لكن لا يعني هذا أن تكون كذلك من جميع الجوانب، فقد يجتمع الصاحب بصاحبه من ناحية، ولكن قد يختلف معه من نواحٍ عدّة؛ لذا فالصحبة ليست بحجة ولا قرينة على اثبات وتأكيد الموافقة والمطابقة التامة أو الغالبة بين المُصَاحِبِ والمُصَاحَبِ، بل قد يفترقان ويتباينان في أمور أساسية، ويتقاربان ويجتمعان في أمور ثانوية تكون الأساس في نشأة الصحبة، وقد يكون عكس ذلك.

وبمراجعة سريعة لآيات الكتاب العزيز نجد هذا المعنى واضحاً جلياً في استعمالته لمفردة الصحبة، وأنها لا تعني إلا التقارب الدال على المعاشرة والملازمة، دون النظر إلى وحدة الاعتقاد أو وحدة السلوك، فقد وردت لفظة الصاحب في خصوص المعاشرة بين مؤمن ومؤمن^(١٤)، وبين مؤمن وكافر، وبين كافر وكافر.

١- الصحبة بين مؤمن ومؤمن: كصحبة موسى للعبد الصالح عليهما السلام، قال تعالى: (قَالَ إِنْ سَأَلْتَكَ عَنْ شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصَاحِبْنِي قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا) (سورة الكهف، الآية ٧٦).

٢- الصحبة بين مؤمن وكافر: كما أمر الله سبحانه الولد الصالح بصحبة والديه في الدنيا بالمعروف، على الرغم من اختلافهم معه عقائدياً، قال تعالى: (وَإِنْ جَاهِدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ

(١٤) - وقد قسم القرآن الكريم الذين التفتوا حول النبي الأكرم صلى الله عليه وآله إلى طوائف ثلاث: المؤمنين، والذين في قلوبهم مرض، والمنافقين.

بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا... (سورة لقمان، الآية ١٥). ومثله قوله تعالى: (وَكَانَ لَهُ ثَمَرٌ فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا، وَدَخَلَ جَنَّتَهُ وَهُوَ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ قَالَ مَا أَظُنُّ أَنْ تَبِيدَ هَذِهِ أَبَدًا، وَمَا أَظُنُّ السَّاعَةَ قَائِمَةً وَلَئِنْ رُودْتُ إِلَىٰ رَبِّي لِأَجِدَنَّ خَيْرًا مِنْهَا مُنْقَلَبًا، قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّاكَ رَجُلًا، لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا) (سورة الكهف، الآيات ٣٤-٣٨). وكذا نسبة صحبة النبي صلى الله عليه وآله لقومه مع كفرهم، قال تعالى: (... ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِكُمْ مِنْ جِنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ لَكُمْ بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيدٍ) (سورة سبأ، الآية ٤٦)، (مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى) (سورة النجم، الآية ٢)، (وَمَا صَاحِبُكُمْ بِمَجْنُونٍ) (سورة التكوير، الآية ٢٢).

٣. الصحبة بين كافر وكافر: كقوله تعالى: (فَنَادُوا صَاحِبَهُمْ فَتَعَاطَى فَعَقَرَ) (سورة القمر، الآية ٢٩).

٤. الصحبة المبنيّة على أسس ثانوية مع قطع النظر عن وحدة الفكر والعقيدة: وهذا القسم من الصحبة قد يتداخل مع الأقسام السابقة، ومنه صحبة السفر، قال تعالى: (... وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ... (سورة النساء، الآية ٣٦)، (إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيًا إِثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا... (سورة التوبة، الآية ٤٠). ومنه صحبة السجن الاضطراريّة، قال تعالى على لسان يوسف عليه السلام: (يَا صَاحِبِ السِّجْنِ أَرَأَيْتَ أَزْرَابٌ مُتَقَرِّفُونَ خَيْرٌ أَمْ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ، مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءَ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ، يَا صَاحِبِ السِّجْنِ أَمَّا أَحَدُكُمْ فَيسْقِي رَبُّهُ خَمْرًا وَأَمَّا الْآخَرُ فَيُصَلِّبُ فَتَأْكُلُ الطَّيْرُ مِنْ رَأْسِهِ فَضَيَّ الْأَمْرُ الَّذِي فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ) (سورة يوسف، الآيات ٣٩-٤١). ومنه صحبة المكان، كأصحاب الجنّة، وأصحاب النار، وأصحاب مدين، وأصحاب الأيكة، وأصحاب الحجر، وأصحاب الكهف، وأصحاب الرس، وأصحاب السفينة، وأصحاب القرية، وأصحاب القبور، وأصحاب الأخدود. ومنه صحبة الزمان، كأصحاب السبت. ومنه صحبة الحال، كأصحاب الأعراف، وأصحاب الصراط السويّ، وأصحاب اليمين، وأصحاب الشمال، وأصحاب الفيل.

فالصحبة ترتبط بالملازمة والمعاشرة في السفر أو السجن...، أو بالمكوث والاجتماع في مكان أو زمان محدودين، أو بالحال الذي يجتمعون عليه، لذا يبقى مفهوم الصحبة مبهما غير معلوم إلا بإضافته الى ما يفسره، ولا يدلّ على شيء الا بقريّة تشدّه وتجذبه الى إحدى المعاني التي ذكرناها آنفا.

وأما الصحبة في الحديث النبوي فقد وردت في نفس المعنى الذي أشرنا إليه؛ وهو المعاشرة والملازمة مع قطع النظر عن وحدة الاعتقاد، فشمّل المؤمن واقعا، ومن في قلبه مرض، والمنافق.

وقد وصف القرآن الكريم من صحب النبي صلى الله عليه وآله ولازمه بأوصاف مختلفة متباينة؛ فمنهم: عدول، أكفاء، حملوا عبء الرسالة، وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم، وصدقوا ما عاهدوا الله عليه، وقد مدحهم القرآن الكريم وأثنى عليهم^(١٥)، ومنهم غير ذلك؛ كالمنافقين، والفاسقين، والسماعين للفتنة، والمبتغين لها، والموليين الأدبار...، وقد ذمهم القرآن الكريم في آيات كثيرة^(١٦).

(١٥) - كقوله تعالى: (وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ الْمُقَدَّمُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ أُحْصُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ) (سورة التوبة، الآية ١٠٠) - كقوله تعالى: (وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ الْمُقَدَّمُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ أُحْصُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ) (سورة التوبة، الآية ١٠٠)

(قَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا) (سورة الفتح، الآية ١٨)

(وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَتَّخِذُ مَا يُنْفِقُ قُرْبَاتٍ عِنْدَ اللَّهِ وَصَلَوَاتِ الرَّسُولِ أَلَا إِنَّهَا قُرْبَةٌ لَهُمْ سِذْخُلَهُمْ فِي رَحْمَتِهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ) (سورة التوبة، الآية ٩٩)

(١٦) - كقوله تعالى في المنافقين: (وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ التَّنْفِيهِ أَجْمَعِينَ فَبَادَنَ اللَّهُ وَلِيَعْلَمَ الْمُؤْمِنِينَ، وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ نَافَقُوا وَقِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا قَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ ادْفَعُوا قَالُوا لَوْ نَعْلَمُ لَقَاتِلْنَا لَأَنْتَعِمْنَاكُمْ هُمْ لِلْكَفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ) (سورة آل عمران، الآيات ١٦٦-١٦٧)

(أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نَافَقُوا يَقُولُونَ لِإِخْوَانِهِمُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَئِنْ أُخْرِجْتُمْ لَنَخْرُجَنَّ مَعَكُمْ وَلَا نُطِيعُ فِيكُمْ أَحَدًا أَبَدًا وَإِنْ قُوتِلْتُمْ لَنَنصُرَنَّكُمْ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ) (سورة الحشر، الآية ١١)

(وَمِمَّنْ حَوْلَكُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى الْإِيمَانِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ سَنُعَذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَى عَذَابٍ عَظِيمٍ) (سورة التوبة، الآية ١٠١)

(وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهُ لَئِنْ أُتُوا مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّا مِنَ الصَّالِحِينَ، فَلَمَّا أَتَاهُمْ مِنْ فَضْلِهِ بَخِلُوا بِهِ وَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ، فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ) (سورة التوبة، الآيات ٧٥-٧٧)

(الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ، وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَنْ يَتَّخِذُ مَا يُنْفِقُ مَغْرَمًا وَيَتَرَبَّصُّ بِكُمْ الدَّوَائِرَ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ) (سورة التوبة، الآيات ٩٧-٩٨)

(إِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ غَرَّ هَوْلًا دِينُهُمْ عَلَى اللَّهِ فَأِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ) (سورة الأنفال، الآية ٤٩)

(وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا، وَإِذْ قَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ فَارْجِعُوا وَيَسْتَأْذِنُ فَرِيقٌ مِنْهُمُ النَّبِيَّ يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ إِنْ يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا) (سورة الأحزاب، الآيات ١٢-١٣)

(لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا) (سورة الأحزاب، الآية ٦٠)

(يَخَذِرُ الْمُنَافِقُونَ أَنْ تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُمْ بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ قُلِ اسْتَخْرِضُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ مُخْرِجُ مَا تَخَذِرُونَ، وَلَئِنْ سَأَلْتُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَلَيْسَ بِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ، لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ إِنْ نَعَفَ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْكُمْ نُعَذِّبْ طَائِفَةً بِأَنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ) (سورة التوبة، الآيات ٦٤-٦٦)

وقوله في الفاسقين: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ فَبَيِّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْحَبُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ) (سورة الحجرات، الآية ٦)

(يَخْلِفُونَ لَكُمْ لِتَرْضَوْا عَنْهُمْ فَإِنْ تَرْضَوْا عَنْهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَرْضَى عَنِ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ) (سورة التوبة، الآية ٩٦)

وقوله في السماعين للفتنة والمبتغين لها: (لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُوا خِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَاعُونَ لَهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ، لَقَدْ ابْتِغَوْا الْفِتْنَةَ مِنْ قَبْلُ وَقَلَّبُوا لَكَ الْأُمُورَ حَتَّى جَاءَ الْحَقُّ

وعلى أساس ذلك كان موقف أتباع مدرسة أهل البيت عليهم السلام من الصحابة؛ موقف العدل والإنصاف، والاستناد والتعويل على التصنيف الذي صنّفهم الله سبحانه في كتابه العزيز، فلا إفراط في أمرهم الى حدّ القول بعدالة الجميع، ولا تقريط في حقهم بنسبة جميعهم الى الكفر والضلال. بل لا بدّ من التمييز بينهم، وإعطاء كلّ ذي حقّ حقّه، (أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ) (سورة السجدة، الآية ١٨).

المطلب الثالث: العصمة

ذهبت الإمامية الى أن الأنبياء عليهم السلام معصومون عن جميع الذنوب؛ الصغائر والكبائر، عمدا وسهوا، قبل النبوة وبعدها. وأن الإمام من بعد النبيّ كذلك، لا بدّ أن يكون معصوما طاهرا بعيدا عن جميع القبائح والفواحش من حين الولادة الى الوفاة.

جاء في كتاب الاعتقادات: "اعتقادنا في الأنبياء والرسل والأئمة والملائكة صلوات الله عليهم أنّهم معصومون مطهرون من كلّ دنس، وأنهم لا يذنبون ذنبا، لا صغيرا ولا كبيرا، ولا يعصون الله ما أمرهم، ويفعلون ما يؤمرون. ومنّ نفى عنهم العصمة في شيء من أحوالهم فقد جهلهم. واعتقادنا فيهم أنّهم موصوفون بالكمال والتمام والعلم من أوائل أمورهم الى أواخرها، لا يوصفون في شيء من أحوالهم بنقص ولا عصيان ولا جهل" (الصدوق، الاعتقادات في دين الامامية، ص ٩٦).

المطلب الرابع: الامامة

الإمامة هي الرئاسة والقيادة العامة الشاملة على الأمة الإسلامية في كلّ الأبعاد والجوانب الدينيّة والدينيّة، ويرى أتباع مدرسة أهل البيت عليهم السلام الى أن هذه الرئاسة والقيادة إنّما هي امتداد للنبوة في خطّ الإمامة، لذا لا تكون شرعيّة إلا إذا كانت من قبل الله سبحانه، وأن الطريق الى تعيين الإمام ينحصر بالنصّ من الله تعالى، أو نبيّه، أو من إمام ثبتت إمامته بالنصّ عليه، وأن أمر الإمامة لا يتعدى أهل البيت عليهم السلام الى غيرهم؛ فهم عدلُ القرآن الكريم وحملة السنّة النبويّة، والأسوة الحسنة والقُدوة الصالحة.

وظَهَرَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ كَارِهُونَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ ائْتِنِّي لِي وَلَا تَفْتِنِّي أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ) سورة التوبة، الآية ٤٧-٤٩.

وقوله في المولين الأدبار: (وَإِذْ قَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ فَارْجِعُوا وَيَسْتَأْذِنُ فَرِيقٌ مِنْهُمُ النَّبِيَّ يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ إِنْ يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا، وَلَوْ دُخِلَتْ عَلَيْهِمْ مِنْ أَقْطَارِهَا ثُمَّ سُئِلُوا الْفِتْنَةَ لَاتَوَّاهَا وَمَا تَلَبَّثُوا بِهَا إِلَّا يَسِيرًا، وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ لَا يُولُونَ الدُّبَارَ وَكَانَ عَهْدُ اللَّهِ مَسْئُولًا) سورة الأحزاب، الآيات ١٣-١٥.

وقوله فيمن جاء بالإفك: (إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَكُمْ بَلْ هُوَ خَبِيرٌ لَكُمْ لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ مَا اكْتَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ) سورة النور، الآية ١١.

وقوله فيمن انفضّ للتجارة واللّهو وترك الرسول صلى الله عليه وآله قائما يخطب الجمعة: (وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكَوْكَ قَائِمًا قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهِو وَمِنَ التِّجَارَةِ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ) سورة الجمعة، الآية ١١.

وقوله في شأن اثنين من نسائه: (إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْريلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ) سورة التحريم، الآية ٤.

واستدلّت الامامية على ذلك بأدلة عقلية وآيات قرآنية ونصوص روائية متواترة دالة على أمر النبي صلى الله عليه وآله الأمة الإسلامية بالرجوع الى أهل بيته في جميع المجالات الدينية والدينيّة^(١٧). وقالت بوجوب نصب الامام من الله تعالى لتحقيق الغرض، وأن ذلك من اللطف، وقالوا بعدم جواز بل بفتح تقديم المفضول على الفاضل، وإن القول بعصمة الإمام يقتضي وجوب النص على الامام لأنها - أي العصمة - لا تعرف إلا بإعلام من الله سبحانه.

عن الشيخ الطوسي، - تحت عنوان (وجوب نصب الامام) -، قال: "الامام لطف، فيجب نصبه على الله تعالى تحصيلاً للغرض^(١٨)، والمفاسد معلومة الانتفاء، وانحصار اللطف فيه معلوم للعقلاء، ووجوده لطف، وتصرفه لطف آخر، وغيبته مثلاً (الطوسي، تجريد

(١٧) - ومنها:

قال رسول الله صلى الله عليه وآله: "إني تارك فيكم ما إن تمسكتكم به لن تضلوا بعدي؛ أحدهما أعظم من الآخر: كتاب الله؛ حبل ممدود من السماء الى الأرض، وعترتي أهل بيتي، ولن يتفرقا حتى يردا عليّ الحوض؛ فانظروا كيف تخلفوني فيهما؟". انظر: الألباني، صحيح سنن الترمذي، ج ٣، كتاب المناقب، باب مناقب أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله، ح ٣٧٨٨، ص ٥٤٣-٥٤٤.

قال رسول الله صلى الله عليه وآله: "النجوم أمان لأهل الأرض من الغرق، وأهل بيتي أمان لأمتي من الاختلاف، فإذا خالفتها قبيلة من العرب اختلفوا فصاروا حزب إبليس". انظر: الحاكم النيسابوري، المستدرک على الصحيحين، ج ٣، كتاب معرفة الصحابة، مناقب أهل رسول الله صلى الله عليه وآله، ص ١٦٢، ح ٣١٣/٤٧١٥.

عن حنش الكناني، قال: سمعت أبا ذر رضي الله عنه يقول وهو أخذ بباب الكعبة: مَنْ عرفني فأنا مَنْ عرفني ومَنْ أنكرني فأنا أبو ذر، سمعت النبي صلى الله عليه وآله يقول: "ألا إن مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح من قومه، مَنْ ركبها نجا، ومَنْ تخلف عنها غرق". الحاكم النيسابوري، المستدرک على الصحيحين، ج ٣، كتاب معرفة الصحابة، مناقب أهل رسول الله صلى الله عليه وآله، ص ١٦٣، ح ٣١٨/٤٧٢٠.

قال رسول الله صلى الله عليه وآله: "... ما تُريدون من علي؟! إن علياً مني، وأنا منه، وهو ولي كل مؤمن ومؤمن". انظر: الألباني، صحيح سنن الترمذي، ج ٣، كتاب المناقب، باب مناقب علي بن أبي طالب عليه السلام، ح ٣٧١٢، ص ٥٢١.

قال رسول الله صلى الله عليه وآله: "... رحم الله علياً، اللهم أدر الحق معه حيث دار". انظر: الترمذي، الجامع الكبير، ج ٦، أبواب المناقب، باب مناقب علي بن أبي طالب عليه السلام، ص ٧٩-٨٠، ح ٣٧١٤.

عن النبي صلى الله عليه وآله، قال: "مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ؛ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ". انظر: الألباني، صحيح سنن الترمذي، ج ٣، كتاب المناقب، باب مناقب علي بن أبي طالب عليه السلام، ح ٣٧١٣، ص ٥٢١-٥٢٢.

عن جابر بن عبد الله الانصاري، ومثله عن سعد بن أبي وقاص: أن النبي صلى الله عليه وآله قال لعلي: "أنت مني بمنزلة هارون من موسى؛ إلا أنه لا نبي بعدي". انظر: الألباني، صحيح سنن الترمذي، ج ٣، كتاب المناقب، باب مناقب علي بن أبي طالب عليه السلام، ح ٣٧٣٠ و ٣٧٣١، ص ٥٢٣-٥٢٤.

وغيرها كثير: (أنا دار الحكمة وعلي بابها)، و(أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد المدينة فبأب الباب)، و(أنت تبين لأمتي ما اختلفوا فيه من بعدي)، و(مَنْ سرّه أن يحيا حياتي ويموت مماتي، ويسكن جنّة عدن غرسها ربّي، فليوال علياً من بعدي، وليوال وليّه، وليقتد بأهل بيتي من بعدي...، و(فلا تقدموهم فتهلكوا، ولا تقصروا عنهم فتهلكوا، ولا تعلموهم فإنهم أعلم منكم)، و(الولاية لآل محمد أمان من العذاب).

وأما ما ورد من حجج من الكتاب العزيز، فمنها: آية المباهلة، وآية ليلة المبيت، وآية الاكمال، وآية الولاية، وآية التبليغ، وآية الصادقين، وآية التطهير...

وأما الأدلة العقلية، فمنها: أن ختم النبوة إنما يكون موافقا للحكمة الإلهية فيما لو اقترن بتعيين الإمام المعصوم؛ الإمام الذي يمتلك خصائص نبي الإسلام صلى الله عليه وآله وكلها عدا النبوة والرسالة وبذلك تثبت ضرورة وجود الامام، وكذلك ضرورة توفره على العلم الموهوب من الله، ومقام العصمة، وكذلك لزوم تعيينه ونصبه من قبل الله تعالى... انظر: اليزدي، دروس في العقيدة الإسلامية، ج ٢، ص ٤٨.

(١٨) والدليل على وجوبه على الله سبحانه، هو أن عدمه ينافي الحكمة، لكونه يستلزم عدم حصول الغرض، فيجب اللطف لتحصيل الغرض.

الاعتقاد، ص ٢٢١). وتحت عنوان (أفضلية الامام)، قال: "وقبح تقديم المفضول معلوم، ولا ترجّح في التساوي" (المصدر السابق، ص ٢٢٢). وقال تحت عنوان (وجوب النص على الامام): "والعصمة تقتضي النص^(١٩)، وسيرته عليه السلام^(٢٠)".

المطلب الخامس: المصادر التاريخية

١. القرآن الكريم

إن الظروف والخصائص الموضوعية التي عاشتها الرسالة والدعوة الإسلامية بكلّ عناصرها تشكّل دليلاً واضحاً على أن القرآن الكريم قد جُمع ودُوّن في زمن النبيّ الأكرم صلّى الله عليه وآله، وأن آياته وسوره قد دُوّنت في زمان نزولها، طيلة ثلاث وعشرين سنة، وهي المدّة الممتدّة من مبعث النبيّ صلّى الله عليه وآله لحين وفاته، إذ كان النبيّ صلّى الله عليه وآله إذا ما نزل عليه شيء من القرآن دعا بعض مَنْ كان يكتب، فيقول: ضعوا هذه الآيات في السورة التي يُذكر فيها كذا وكذا^(٢١).

فالقرآن الكريم يعتبر الثقل الأكبر والمرجع الأول للثقافة الإسلامية على تنوع علومها، والمصدر الوحيد الذي لم ولن تمسّه أيادي التحريف والتشويه، فهو - كمصدر تاريخي - لا شكّ ولا ريب أنّه أصدق المصادر وأصحّها مطلقاً، ولا سبيل الى الوهم والارتياب في صحّة نصوصه، قال تعالى: (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) (سورة الحجر، الآية ٩).

وقد واكب القرآن الكريم كل ما مرّت به الدعوة الإسلامية من أزمات ومحنّ أو انفراج ورخاء، وما أحرزته من غلبة وانتصار، وما شابها من إخفاق وانكسار، وسجّل ما مرّت به في مسيرتها أخبارها وتجاربها، واستوعب في ذلك حركتها وسكناتها منذ بعثة النبيّ الأكرم صلّى الله عليه وآله الى حين وفاته.

لذا، اعتمد أتباع مدرسة أهل البيت عليهم السلام القرآن الكريم كمصدر أساس في دراسة وقراءة التاريخ الإسلامي؛ بالرجوع إلى نصوصه في تبيان وكشف تلك الحقبة التاريخية من أخبار البعثة، وأحداث مكة والهجرة، ثمّ التأسيس لحضارة الإسلام في المدينة المنورة وما رافقها من تشريعات ومعاهدات ومعارك وغزوات. وما قدّمه - كونه كتاباً هداية - من نماذج

(١٩) - لأته إذا ثبت وجوب عصمة الامام، فالعصمة لا تُعرف إلا بإعلام من الله سبحانه، ولا طريق الى ذلك إلا النص من الله عليه على لسان النبيّ صلّى الله عليه وآله.

(٢٠) - إن سيرة الرسول الأكرم صلّى الله عليه وآله تقتضي أن ينصّ على الامام من بعده، إذ إنّه صلّى الله عليه وآله كان يرشد الناس في أبسط الأمور، فكيف يهملهم في أمر الامامة والاستخلاف مع خطورته وأهميته في حياة المسلمين؟

(٢١) - ورد في كتاب الإتقان للسيوطي، عن ابن عباس، قال: قلت لعثمان: ما حملكم على أن عمدتم الى الأنفال وهي من المثاني، والى براءة وهي من المثنين، فقرنتم بينهما، ولم تكتبوا بينهما سطر (بسم الله الرحمن الرحيم)، ووضعوهما في السبع الطوال؟ فقال عثمان: كان رسول الله صلّى الله عليه وآله تنزل عليه السور ذوات العدد، فكان إذا نزل عليه الشيء دعا بعض مَنْ كان يكتب، فيقول: ضعوا هذه الآيات في السورة التي يُذكر فيها كذا وكذا... السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ص ١٣٤.

عمليةٌ مُثلى لما يعرضه من مفاهيم ونظريات، ثم النظر فيما يترتب على ذلك من التفكير والاعتبار، قال تعالى: (لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ...)(سورة الأحزاب، الآية ٢١)، (... فَأَقْصِصِ الْقُصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ)(سورة الأعراف، الآية ١٧٦)، (قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ)(سورة آل عمران، الآية ١٣٧).

٢. الحديث الشريف

يُعدّ الحديث الشريف المصدر الثاني بعد القرآن الكريم من حيث الأهمية عند أتباع مدرسة أهل البيت عليهم السلام في التعرف على تاريخ صدر الإسلام (حسن الصدر، نهاية الدراية، المقدمة، ص ١١-١٢)؛ لاحتوائها وتضمّنها العديد من الروايات ممّا يتّصل بتاريخ تلك الحقبة الخطيرة.

والحديث عند الشيعة الإمامية عبارة عن كلّ كلام "يحكي قول المعصوم أو فعله أو تقريره" (السبحاني، أصول الحديث وأحكامه في علم الدراية، ص ١٩)؛ فهو يعمّ ما صدر من ذلك عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله أو عن الأئمة الإثني عشر عليهم السلام بالإضافة الى فاطمة الزهراء سيدة نساء العالمين عليها السلام.

وكما تبين ممّا ذكرنا في بداية هذا الاتجاه؛ أنّه لم يُدوّن شيء من سيرة النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسيرة أصحابه وتاريخ تلك المرحلة الزمنية سوى ما سجّله بعض الصحابة، وما جمعه الإمام عليّ عليه السلام في قرآنه من أسباب النزول وشطرا من الحوادث التاريخية المتصلة بذلك. إلّا أنّه لم يصل كلّ إلينا إلّا في عصور متأخرة ووسائط متسلسلة. وعلى هذا الأساس لا بدّ من اتباع تحليلٍ علميٍّ منصفٍ لكل ما ورد من روايات، وما وصل إلينا من أحداث، وإخضاع الرواة كافة من دون استثناء الى التقييم الدقيق من حيث الوثاقاة واللاوثاقاة أو ما يُعبّر عنه بالجرح والتعديل، وتقييم كافة الأحاديث من حيث المتن على أسس علمية رصينة وقواعد معتمدة لتمييز الصحيح منها عن السقيم.

ومن أمهات الكتب الحديثية عند أتباع مدرسة أهل البيت عليهم السلام، والتي تُعدّ المصدر الرئيسي للفكر الإمامي، هي: الكافي للشيخ محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني (ت ٣٢٩هـ)، ومن لا يحضره الفقيه للشيخ الصدوق محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القميّ (ت ٣٨١هـ)، وتهذيب الأحكام، والاستبصار فيما اختلفت من الأخبار لشيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠هـ) (الطوسي، تلخيص الشافي، المقدمة، ص ٢٩).

ومن الكتب الحديثية الأخرى التي تأتي بالمرتبة الثانية بعد الكتب الأربعة: وسائل الشيعة الى تحصيل مسائل الشريعة للشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي (١١٠٤هـ)، والوافي للعلامة الملا محمد بن مرتضى الفيض الكاشاني (ت ١٠٩١هـ)، وبحار الأنوار الجامع لأخبار

الأئمة الأطهار للشيخ محمد باقر المجلسي (ت ١١١١هـ)، ومستدرك الوسائل للشيخ حسين النوري (ت ١٣٢٠هـ).

٣. كتب السيرة النبوية والسير العامة والتراجم والطبقات

هناك كتب أخرى مهمة في السيرة النبوية والسير العامة والتراجم والطبقات، ومنها: كتاب سليم بن قيس الهلالي (ت ٧٦هـ)، وكتاب خصائص الأئمة للشريف الرضي (ت ٤٠٤هـ)، وله أيضا كتاب نهج البلاغة وفيه مجموعة كبيرة من خطب ورسائل وكتب الإمام علي عليه السلام وجملة من الحقائق التاريخية، وكتاب الارشاد الى معرفة حجج الله على العباد للشيخ المفيد (ت ٤١٣هـ)، وكتاب روضة الواعظين للشيخ الفثال النيسابوري (ت ٥٠٨هـ)، وكتاب إعلام الوري بأعلام الهدى للشيخ الطبرسي (ت ٥٤٨هـ)، وكتابي قصص الأنبياء وكتاب الخرائج والجرائح لقطب الدين الراوندي (ت ٥٧٣هـ)، وكتاب مناقب آل أبي طالب للحلي (ت ٥٨٨هـ)، وكتاب شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد المعتزلي (ت ٦٥٥هـ)، وكتاب كشف الغمة في معرفة الأئمة للشيخ الأربلي (ت ٦٩٣هـ)، وكتاب حلية الأبرار محمد وآله الأطهار للسيد هاشم البحراني (ت ١١٠٩هـ)، وكل هذه الكتب وغيرها تضمنت جملة من حقائق التاريخ التي ترتبط بعصر النبي صلى الله عليه وآله والعصر الذي تلاه...

٤. كتب الرجال

من كتب الرجال: كتاب اختيار معرفة الرجال للكشي (ت ٣٥٠هـ)، وكتاب الرجال للنجاشي (ت ٤٥٠هـ)، وكتابي الفهرست والرجال للشيخ الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، وكتاب معالم العلماء لابن شهرآشوب (ت ٥٨٨هـ)، وكتاب خلاصة الأقوال في أحوال الرجال للمطهر الحلي (ت ٧٢٦هـ)، وكتاب رجال ابن داود لابن داود الحلي (ت ٧٤٠هـ)، وغيرها كثير...

المصادر

١. القرآن الكريم
٢. ابن أبي الحديد المعتزلي (ت ٦٥٦هـ)، شرح نهج البلاغة، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت - لبنان، قدم له وعلق عليه الشيخ حسين الأعلمي، الطبعة الثالثة، ١٤٣٠ - ٢٠٠٩.
٣. ابن الأثير (ت ٦٣٠هـ)، أسد الغابة في معرفة الصحابة، تحقيق وتعليق علي محمد عوض والشيخ عادل احمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
٤. ابن الأثير (ت ٦٣٠هـ)، الكامل في التاريخ، تحقيق ابراهيم شمس الدين، شركة الأعلمي للمطبوعات، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.
٥. ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، مجموعة الفتاوى، اعتنى به وخرج أحاديثها: عامر الجزار وأنور الباز، دار الوفاء للطباعة والنشر، جمهورية مصر العربية، الطبعة الثالثة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

٦. ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، منهاج السنة النبوية، تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، تقديم الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي مدير جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية.
٧. ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، الإصابة في تمييز الصحابة، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م، دراسة وتحقيق الشيخ عادل احمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض.
٨. ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تهذيب التهذيب، تحقيق إبراهيم الزبيق وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة.
٩. ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، المكتبة السلفية، تصحيح وتحقيق ومقابلة عبد العزيز بن عبد الله بن باز، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي.
١٠. ابن خلدون (ت ٨٠٨هـ)، مقدمة ابن خلدون، حقق نصوصه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه عبد الله محمد الدرويش، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م، توزيع دار يعرب، دمشق.
١١. ابن شبة (ت ٢٦٢هـ)، تاريخ المدينة المنورة، حققه فهمي محمد شلتوت.
١٢. ابن عبد البرّ الاندلسي (ت ٤٦٣هـ)، الاستيعاب في معرفة الاصحاب، تحقيق علي محمد الجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الاولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
١٣. ابن فارس (ت ٣٩٥هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر.
١٤. ابن قتيبة الديّوري (ت ٢٧٦هـ)، الامامة والسياسة (تاريخ الخلفاء)، تحقيق الدكتور طه محمد الزيني، مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع.
١٥. ابن كثير (ت ٧٧٤هـ)، تفسير القرآن العظيم، تحقيق بن محمد السلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م، المملكة العربية السعودية، الرياض.
١٦. ابن منظور (ت ٧١١هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت - لبنان، الطبعة السابعة، ٢٠١١.
١٧. ابن هشام (ت ٢١٨هـ)، السيرة النبوية، مؤسسة حسام رمّال، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م.
١٨. ابو الفرج الاصفهاني (ت ٣٥٦هـ)، الأغاني، دار احياء التراث العربي، ١٩٩٤ م - ١٤١٥ هـ، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان.
١٩. ابو بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، المدخل الى السنن الكبرى، دراسة وتحقيق الدكتور محمد ضياء الرحمن الاعظمي، الناشر دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت.
٢٠. ابو حاتم الرازي (ت ٢٧٧هـ)، كتاب الجرح والتعديل، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٢٧١ هـ - ١٩٥٢ م.
٢١. ابو عبيد القاسم بن سلام، الأموال (ت ٢٢٤هـ)، صححه وعلّق هوامشه محمد حامد الفقي.

٢٢. احمد بن محمد القسطلاني (ت ٩٢٣هـ)، المواهب اللدنية بالمنح المحمدية، تحقيق صالح احمد الشامي، المكتب الإسلامي، بيروت - دمشق - عمان، الطبعة الثانية، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
٢٣. احمد عبد الرحمن البنا الساعاتي (ت ١٣٧٨هـ)، بلوغ الأمان من أسرار الفتح الرباني شرح ترتيب مسند الامام احمد بن حنبل الشيباني، بيت الأفكار الدولية، اعتنى به: إحسان عبد المئان.
٢٤. أكرم العمري، السيرة النبوية الصحيحة، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، الطبعة السادسة، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية.
٢٥. البخاري (ت ٢٥٦هـ)، صحيح البخاري، مركز البحوث وتقنية المعلومات، دار التأصيل، الطبعة الأولى، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م، بيروت - لبنان.
٢٦. الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، الجامع الكبير، حققه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: الدكتور بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٩٦ م.
٢٧. النفتازاني (ت ٧٩٣هـ)، شرح المقاصد في علم التوحيد، المقدمة والتحقيق والتعليق د. عبد الرحمن عميرة، نشر الشريف الرضي، مطبعة قم، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ.
٢٨. جعفر السبجاني، أصول الحديث وأحكامه في علم الدراية، دار جواد الأئمة، الطبعة الأولى، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م، بيروت - لبنان.
٢٩. جعفر السبجاني، بحوث في الملل والنحل، نشر مؤسسة الامام الصادق عليه السلام، إيران - قم، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ.
٣٠. الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، المستدرک على الصحيحين، دراسة وتحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.
٣١. حسن الصدر (ت ١٣٥١هـ)، نهاية الدراية، تحقيق ماجد الغرياي.
٣٢. حسن المظفر (ت ١٣٧٥هـ)، دلائل الصدق لنهج الحق، تحقيق مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، الطبعة الأولى، ١٤٣٨ هـ - ٢٠١٧ م، بيروت - لبنان.
٣٣. الخطيب البغدادي (ت ٤٦٢هـ)، الكفاية في علم الرواية.
٣٤. الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تذكرة الحفاظ، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، دائرة المعارف العثمانية، ١٣٧٤ هـ.
٣٥. الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، سير أعلام النبلاء، أشرف على تحقيق الكتاب وخرّج أحاديثه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الحادية عشرة، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م، بيروت - لبنان.
٣٦. الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت - لبنان.
٣٧. الراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ)، المفردات في غريب القرآن، تحقيق وضبط محمد سيّد كيلاني، دار المعرفة، بيروت - لبنان.

٣٨. سامي البدرى، المدخل الى دراسة مصادر السيرة النبوية والتأريخ الإسلامي، دار طور سينين للطباعة والنشر، العراق - بغداد، الطبعة الثانية، ١٤٢٧ هـ. ق - ١٣٨٥ هـ. ش.
٣٩. السخاوي (ت ٩٠٢ هـ)، الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ، حققه وعلق عليه بالإنكليزية فرانز روزنثال، ترجم التعليقات والمقدمة د. صالح احمد العلي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
٤٠. سليم بن قيس الهلالي (ت ٧٦ هـ)، تحقيق محمد باقر الأنصاري الزنجاني، نشر الهادي، مطبعة الهادي، قم - إيران، الطبعة الاولى، ١٤٢٠ هـ ق - ١٣٧٨ هـ ش.
٤١. السيوطي (ت ٩١١ هـ)، الإتيقان في علوم القرآن، تحقيق وتخريج شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة ناشرون، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م، بيروت - لبنان.
٤٢. الصدوق (ت ٣٨١ هـ)، الاعتقادات في دين الامامية، تحقيق عصام عبد السيد، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤١٤ هـ.
٤٣. الصنعاني (ت ٢١١ هـ)، المصنف، تحقيق حبيب الرحمن الاعظمي، الناشر المجلس العلمي، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ، بيروت - لبنان.
٤٤. الطبري (ت ٣١٠ هـ)، تاريخ الطبري (تاريخ الأمم والملوك)، تحقيق وتعليق عبد الله علي مهنا، شركة الأعلمي للمطبوعات، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م.
٤٥. الطوسي (ت ٤٦٠ هـ)، تلخيص الشافي، المقدمة، قدم له وعلق عليه السيد حسين بحر العلوم، مؤسسة انتشارات المحبين، الطبعة الأولى، قم - إيران.
٤٦. الطوسي (ت ٦٧٢ هـ)، تجريد الاعتقاد، مكتب الاعلام الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ، طهران - إيران.
٤٧. عبد العزيز البخاري الحنفي (ت ٧٣٠ هـ) كشف الأسرار (شرح أصول البزدوي)، الناشر دار الكتاب الإسلامي.
٤٨. عبد الغني عبد الخالق، حجة السنة، الناشر دار الوفاء المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ٢٠٠٠ م.
٤٩. عبد الله بن أبي زيد القيرواني (ت ٣٨٦ هـ)، متن الرسالة لابن أبي زيد القيرواني في مذهب الإمام مالك لعبد المجيد الشرنوبى الازهري، المكتبة الثقافية، بيروت - لبنان.
٥٠. علي الحسيني الميلاني، جواهر الكلام في معرفة الإمامة والإمام، نشر مركز الحقائق الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٣٨٩ هـ، قم، إيران.
٥١. الفيروز آبادي (ت ٨١٦ هـ)، معجم القاموس المحيط، رتبّه ووقفه خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت - لبنان، الطبعة الخامسة، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.
٥٢. الفلقشندي (ت ٨٢١ هـ)، مآثر الإنافة في معالم الخلافة، تحقيق عبد الستار احمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، الطبعة الثانية، ١٩٨٥ م.

٥٣. المتقي الهندي (ت ٩٧٥هـ)، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، ضبطه وفسّر غريبه الشيخ بكري حياي، صححه ووضع فهارسه ومفتاحه صفوة السقا، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.
٥٤. مجتبي السادة، التراث المهدي، الطبعة الأولى، ١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨ م، أطياف للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية - القطيف.
٥٥. محمد أمحزون، مقال بعنوان: قواعد منهجية في تفسير الحوادث والحكم عليها. نشر في مجلة البيان، العدد ٢٣٨، تصدر عن المنتدى الإسلامي.
٥٦. محمد بن صامل السلمي، منهج كتابة التاريخ الإسلامي، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ، الدمام - السعودية.
٥٧. محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٥هـ)، ارشاد الفحول الى تحقيق الحق من علم الاصول، تحقيق احمد عزو عناية، الناشر دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ، دمشق - سوريا.
٥٨. محمد حسين الذهبي (ت ١٩٧٧م)، التفسير والمفسرون، الناشر مكتبة وهبة، القاهرة، مصر.
٥٩. محمد خليل الهراس، شرح العقيدة الواسطية لابن تيمية، ضبط نصه وخرّج أحاديثه: علوي بن عبد القادر السقّاف، دار الهجرة للنشر والتوزيع.
٦٠. محمد فؤاد عبد الباقي (ت ١٩٦٧م)، اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان، طبع بدار احياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
٦١. محمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠هـ)، صحيح سنن الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
٦٢. المسعودي (ت ٣٤٦هـ)، مروج الذهب ومعادن الجوهر، المكتبة العصرية، طبعة ١٩٨٧ م.
٦٣. مسلم النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، صحيح مسلم، تحقيق ودراسة مركز البحوث وتقنية المعلومات، دار التأصيل، الطبعة الاولى، ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م، بيروت - لبنان.
٦٤. اليزدي، دروس في العقيدة الاسلامية
٦٥. اليوسفي، موسوعة التاريخ الإسلامي، أضواء الحوزة، لبنان، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م.